

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
فرع: مالية ومحاسبة  
تخصص: جباية ومحاسبة معمقة



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم: العلوم المالية والمحاسبة  
رقم: .....

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي  
تحت عنوان:

**تقييم حصيلة الضرائب والرسوم الجبائية المسيرة من  
طرف البلدية**

دراسة حالة بلدية بوسعادة

تحت إشراف:

د. عمران عبد الحكيم

من إعداد:

-بوديسة بن يحيى

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
			رئيسا
			مشرفا ومقررا
			مناقشا

السنة الجامعية : 2020-2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ  
سَاءَ مَا يَحْكُمُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ  
وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ  
سَيَجْعَلُ اللَّهُ لَهُمْ جَنَّاتٍ  
تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ  
وَيَسْكُنُونَ فِيهَا  
أَزْوَاجًا حَسَنًا  
وَيَسْكُنُونَ فِيهَا  
أَبَدًا بِإِذْنِ اللَّهِ  
وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ  
سَيَجْعَلُ اللَّهُ لَهُمْ جَنَّاتٍ  
تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ  
وَيَسْكُنُونَ فِيهَا  
أَزْوَاجًا حَسَنًا  
وَيَسْكُنُونَ فِيهَا  
أَبَدًا بِإِذْنِ اللَّهِ

مكتبة  
١٤٢٠

## تشكرات

الحمد لله الذي لم يستفتح بأفضل من اسمه كلام ، ولم يستنجح بأحسن من  
صنعه مرام، الحمد لله الذي جعل الحمد مستحق الحمد حتى لا انقطاع،  
وموجب الشكر بأقصى ما يستطيع. وصلى الله على محمد خير من افتتحت بذكره  
الدعوات، واستجيبت بالصلاة عليه الطلبات، صلى الله على محمد نبي مبعوث،  
وأفضل وارث وموروث، صلى الله على كاشف الغمة عن الأمة،  
الناطق فيها بالحكمة، الصادع بالحق، الداعي إلى الصدق، القائل وقوله حق:

« من لا يشكر الناس لا يشكر الله »

فجزيل الشكر لمن دل وأرشد وصحح وصوب الأستاذ المشرف: الأستاذ الدكتور عمران  
عبد الحكيم، وكل من قدم لي يد العون طيلة سنوات الدراسة من مبتدائها إلى  
يومنا، ولو بشق كلمة.

جاز الله الجميع على كل خير، وهو من وراء القص

(بوديسة بن يحي)



## الإهداء

إلى كل الساعين لتحرير قرار الأمة وإرادتها، لتمضي قدما في إنهاء ضعفها  
وكبوتها، شأنها أن تسود وتبعث مجدها ورفعتها، إلى من أوجب الرحمان برها وطاعتها  
وأجزل الثواب لمن رعاها وأحسن عشرتها، إلى من أعلى الله قدرها ومكانتها

إلى أمي العزيزة

إلى من ربونا منذ عهد الصغر، وجعل الله عقوقه إحدى الكبر، إلى من ندين

له بكل نجاح أصبته بعد الإله، إلى العزيز الغالي، إليك أبي الغالي:

" أحمد بوديسة "

إلى أفضل وأغلى إخوة كل باسمه

حفظهم الله وجزاهم عنا كل الخير


إلى كل أصدقائنا وأهالينا

إلى من جمعنا بهم مقاعد الدراسة زملاءنا

إلى كل أسرة كليتنا

أهدي هذا العمل المتواضع





# المقدمة العامة

## تمهيد

إن موضوع الجباية المحلية يعد من الموضوعات التي لا تزال تعرف نقاشا هاما ومستمرًا منذ فترة بعيدة على مستوى السلطات العمومية على الرغم من الجهود المبذولة في هذا المجال، ويكمن ذلك الأمر ضمن أهداف السلطات العمومية بالبحث عن الآليات التي يمكن من الارتقاء بدور الجماعات المحلية في إطار الصلاحيات الممنوحة لها، كي تصبح بمثابة جهات فاعلة في تحقيق التنمية المحلية، وبالتأكيد يتطلب ذلك ضرورة توفر تلك الجماعات المحلية على الموارد المالية المناسبة لها، والتي يجب أن تتميز في إطار هذه الرؤية بنوع من الاستدامة والتنوع في طبيعتها وحجمها وتوقيتها.

ويلاحظ في الجزائر بشكل عام، أن أغلب الجماعات المحلية، خصوصا في ذلك البلديات تتميز بوضعية مالية غير جيدة، وتباين فيها مستويات المشاشة المالية من بلدية إلى أخرى على ضوء الاختلافات من الناحية الاقتصادية والاجتماعية الموجودة بينها.

وعلى ضوء هذه الوضعية غير الجيدة لأغلب البلديات، فإن السلطات العمومية في السنوات الأخيرة توصي بتمكين حصيلة الحقوق والرسوم المسيرة من طرف البلديات كأحد الحلول الهامة والضرورية لتحسين الموارد المالية للبلديات، لا سيما وأن الخزينة العمومية قد أصبحت في ظل الظروف الأخيرة المرفوقة بتطورات هامة من الناحية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على المستويين الدولي والوطني غير قادرة إلى حد ما على دعم ميزانية تلك البلديات بمزيد من الإعانات والمخصصات المالية، لا سيما بعد التقلبات المعترية التي أدت إلى تراجع أسعار البترول إلى أسعار متدنية جدا بحكم تلك الظروف، والتي آخرها وباء كوفيد 19 وما ترتب عنه من إجراءات وتداعيات على مستوى اقتصاديات الدول بشكل عام.

## أولاً: إشكالية البحث

مما سبق، يأتي هذا البحث للإجابة عن التساؤلات المتعلقة بحصيلة الضرائب والرسوم الجبائية المسيرة من طرف البلديات، ولعل من أهمها التساؤل الرئيسي التالي:

"ما هو واقع التحصيل للضرائب والرسوم الجبائية المسيرة من طرف البلديات؟"

وقد يتفرع عن هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي طبيعة الضرائب والرسوم الجبائية المسيرة من طرف البلديات؟
- هل الظروف المتعلقة بعملية تسيير الضرائب والرسوم المسيرة من طرف البلديات ملائمة لثمين إيرادات تلك الضرائب والرسوم الجبائية للرفع من مساهمتها في تمويل ميزانية البلديات؟
- ما هي أهم أسباب تدني وضعف مساهمة الإيرادات الجبائية المسيرة من طرف البلديات ضمن تمويل ميزانية البلديات؟

## ثانياً: فرضيات البحث

من أجل معالجة إشكالية البحث، وللإجابة عن التساؤلات الفرعية قمنا بطرح الفرضيات الأساسية التالية:

- **الفرضية الأولى:** تتميز حصيلة الإيرادات الجبائية المترتبة عن الضرائب والرسوم المسيرة من طرف البلديات بالمحدودية في مجال تمويل ميزانية البلديات.
- **الفرضية الثانية:** لا تولى البلديات اهتماماً واضحاً في مجال تحسين حصيلة بعض الرسوم والحقوق المسيرة من طرفها.
- **الفرضية الثالثة:** إن تحصيل بعض الرسوم والحقوق مهملاً ومتغاضي عنه من طرف بعض البلديات.

## ثالثا: أهداف البحث

من خلال هذا البحث، فإننا نسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية، وهذه الأهداف يمكن ذكرها

كما يلي:

- التعريف بكل الجوانب المرتبطة بميزانية البلدية ومختلف ضوابطها في إطار القوانين المعمول بها.
- تقديم أهم مصادر تمويل ميزانية البلديات، وكذا توضيح طريقة تبويب جانبي الميزانية على ضوء القوانين الحالية.
- الوقوف على واقع التحصيل الجبائي للضرائب والرسوم المسيرة من طرف البلديات، عبر دراسة حالة بلدية بوسعادة على ضوء نتائج التقرير السنوي لمجلس المحاسبة لسنة 2020.

## رابعا: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في أنه يعالج موضوعا من المواضيع الهامة في مجال المالية المحلية، خصوصا في ظل المشاشة المالية لأغلب البلديات في الجزائر، وما يحد بشكل أو بآخر من قدراتها في مجال التنمية المحلية على ضوء الصلاحيات الممنوحة لها.

وفي إطار ذلك، فإن هذا البحث يأتي ليعرض بالتحليل والنقاش لجانب مهم يتعلق أساسا بواقع التحصيل للضرائب والرسوم الجبائية المسيرة من طرف البلديات، خصوصا وأن أغلب تلك الضرائب والرسوم الجبائية تعود حصيلتها في أغلبها إلى تمويل ميزانية البلديات.

## خامسا: أسباب اختيار الموضوع

من أهم أسباب اختيارنا لموضوع هذا البحث، يمكن ذكر ما يلي:

- علاقة موضوع البحث بتخصص المحاسبة والجباية المعمقة.

- الرغبة في البحث والتعمق في مجال المالية المحلية للبلديات، خصوصا في ذلك الضرائب والرسوم المسيرة من طرف البلديات بشكل مباشر.

#### سادسا: المنهج المستخدم

بالنظر إلى موضوع الدراسة، ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في إعداد الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي لهذا البحث، فقد تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة المستمد من تقرير مهم لمجلس المحاسبة، وهو تقرير لسنة 2020 المتضمن جانبا مهما يتعلق أساسا بتقييم الإيرادات الجبائية للجماعات الإقليمية.

#### سابعا: خطة البحث

قصد الإجابة عن الأسئلة المطروحة في هذا البحث، فقد تم تقسيم البحث إلى فصلين، حيث كان الفصل الأول بعنوان "الإطار العام للضرائب والرسوم الجبائية المسيرة من طرف البلديات"، ونستعرض فيه بعض النقاط المرتبطة بالبلدية وهيكلها الإدارية، وكذا ما يتعلق بميزانية البلدية وأقسامها، بالإضافة إلى عرض مختلف مصادر تمويل ميزانية البلدية على ضوء أحكام القوانين المعمول بها، مع التركيز على تقديم طبيعة الضرائب والرسوم الجبائية المسيرة من طرف البلديات.

أما الفصل الثاني المعنون بـ " واقع تحصيل الضرائب والرسوم الجبائية المسيرة من طرف البلدية، دراسة حالة بلدية بوسعادة"، فقد تم تخصيصه للجانب التطبيقي من خلال دراسة حالة بلدية بوسعادة من خلال التركيز على ما ورد ضمن تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020، لا سيما من خلال محاولة الوقوف على واقع التحصيل لمختلف الضرائب والرسوم المسيرة من طرف بلدية بوسعادة، مع الإشارة إلى بعض الصعوبات المرتبطة بتلك الضرائب والرسوم الجبائية خلال الفترة 2014-2017.

وينتهي بحثنا هذا في الأخير بخاتمة تتضمن النتائج التي تم التوصل إليها والاقتراحات.



# الفصل الأول

### تمهيد

نستعرض ضمن هذا الفصل الإطار المفاهيمي لميزانية البلدية ومصادر تمويلها، وذلك من خلال التعريف بالبلدية، وذكر بعض صلاحياتها وهيكلها الأساسية باعتبارها الوحدة الأساسية التي تعكس التنظيم الإداري اللامركزي، وذلك بالإضافة إلى التعريف بميزانية البلدية ومكوناتها في إطار القانون 10-11 المتعلق بالبلدية، كما نستعرض ضمن هذا الفصل التعريف بمختلف الضرائب والرسوم المسيرة من طرف البلدية في إطار القوانين السارية المفعول.

وعلى ضوء ذلك، سيتم عرض مضمون هذا الفصل من خلال المباحث الأساسية التالية:

- المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول البلدية ومصادر تمويلها.
- المبحث الثاني: التعريف بالضرائب المسيرة من طرف البلديات.

### المبحث الأول: الإطار العام للبلدية ومصادر تمويلها

نحاول من خلال هذا المبحث التعريف بالبلدية بشكل عام على ضوء أحكام القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية، وذلك من خلال الإشارة إلى مختلف صلاحياتها وهيكلها الإدارية، كما نستعرض ضمن هذا المبحث أيضا الجوانب المتصلة بتعريف ميزانية البلدية ومصادرها تمويلها الداخلية والخارجية، وكذا كيفية تبويب جانب نفقاتها وإيراداتها في هذا المجال.

وبذلك، سيتم عرض مضمون هذا المبحث من خلال العناصر الأساسية التالية:

- التعريف بالبلدية وهيكلها الإدارية.
- ميزانية البلدية وأقسامها، ومصادر تمويلها الأساسية.

### المطلب الأول: التعريف بالبلدية وهيكلها الإدارية

#### أولا: تعريف البلدية

يمكن في إطار ضبط تعريف دقيق للبلدية الاعتماد على التعاريف التالية:

#### 1. التعريف القانوني للبلدية

على ضوء نص المادة الأولى من القانون المتعلق بالبلدية، فإن البلدية تعرف بأنها: "الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة".<sup>1</sup>

<sup>1</sup> القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية، المادة 1، ج. ر عدد 37/2011، ص 5.

### 2. تعريف الدستور الجزائري للبلدية

إن البلدية على ضوء ما جاء في نص المادة السابعة عشر من دستور الجزائر الصادر في 30 ديسمبر 2020 تعتبر إحدى الجماعات المحلية للدولة، وبذلك تعتبر البلدية بمثابة الجماعة القاعدية للدولة، وذلك بغرض تحقيق توازن اقتصادي واجتماعي للبلديات محدودة التنمية، وتكفل أفضل باحتياجات سكانها<sup>1</sup>.  
ومن جهة أخرى، وقصد ضبط الدور المنتظر من البلدية بشكل عام، توضح المادة الثانية من القانون رقم 10-11 بأن: " البلدية هي القاعدة الإقليمية للامركزية، ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية".

### ثانيا: الهيئات المشرفة على إدارة البلدية

تتوفر البلدية على مجموعة من الهيئات، منها: هيئة مداولة ممثلة في المجلس الشعبي البلدي، وكذا هيئة تنفيذية يرئسها المجلس الشعبي البلدي، إضافة إلى إدارة ينشطها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي<sup>2</sup>.

### 1. المجلس الشعبي البلدي

على ضوء المادة التاسعة عشر من دستور الجزائر الحالي، فإن المجلس الشعبي البلدي المنتخب يمثل "قاعدة اللامركزية، ومكان مشاركة المواطنين في الشؤون العمومية".

<sup>1</sup> المادة 17 من الدستور الصادر في 2020/12/30، ج. ر عدد 2020/80، ص.09.

<sup>2</sup> المادة 15 من القانون رقم 10-11، ص.6.

وبذلك، يعد المجلس الشعبي البلدي بمثابة الهيئة الأساسية للبلدية، ويعتبر الساهر الأول على ضمان السير الحسن لكل الشؤون المحلية.

### 2. لجان المجلس الشعبي البلدي

يشكل المجلس الشعبي البلدي من بين أعضائه مجموعة من اللجان الدائمة ضمن المسائل التابعة لمجال اختصاصه، ولاسيما تلك المتعلقة بما بالمجالات التالية<sup>1</sup>:

- الاقتصاد والمالية والإستثمار.
- الصحة والنظافة وحماية البيئة.
- تهيئة الإقليم والتعمير والسياحة والصناعة التقليدية.
- الري والفلاحة والصيد البحري.
- الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية والشباب.

ومن الجدير بالذكر، الإشارة إلى أن عدد اللجان الدائمة يحدد على أساس عدد سكان البلديات على ضوء المعايير المعتمدة على حسب ما تنص عليه المادة 31 من القانون 10-11.

### 3. رئيس المجلس الشعبي البلدي

يمثل رئيس المجلس الشعبي البلدي الجهاز التنفيذي للبلدية، بحيث تقوم الأغلبية التي نالت مقاعد المجلس بتعيين متصدر القائمة لتولي رئاسة المجلس لعهدة انتخابية تدوم خمس سنوات، ويساعد رئيس المجلس الشعبي البلدي نائبان أو عدة نواب الرئيس يكون عددهم حسب عدد مقاعد المجلس ويمارس رئيس المجلس الشعبي البلدي

<sup>1</sup> - القانون رقم 10-11، المرجع نفسه، المادة 31، ص 8

مهامه بصفته ممثلاً للبلدية في الاختصاصات المنصوص عليها في قانون البلدية، لا سيما المادة 77 وما بعدها من

القانون رقم 10-11، وهذه الصلاحيات قد تشمل الصلاحيات التالية:

➤ يمثل البلدية في جميع أعمالها المدنية والإدارية وتظاهراتها الرسمية.

➤ يمثل البلدية أمام الجهات القضائية.

➤ يتولى إدارة الاجتماعات وأشغال المجلس.

➤ يتولى تسيير إدارات البلدية.

➤ إبرام صفقات البلدية ومراقبة تنفيذها.

➤ مراقبة ومتابعة مصالح البلدية.

➤ إعداد واقتراح الميزانية ومتابعتها وتنفيذها.

#### 4. الأمانة العامة للبلدية

اعتبر القانون رقم 10-11 الأمين العام للبلدية كهيئة من هيئات البلدية التي تعمل تحت سلطة رئيس

المجلس الشعبي البلدي، وذلك من خلال النص على هذا المنصب في إطار (3) مواد والتي تتمثل أساساً في المواد

127-128-129، من القسم الثالث المعنون بإدارة البلدية.

وحسب المادة 13 من المرسوم التنفيذي رقم 16-320، يكلف الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس

المجلس الشعبي البلدي بما يأتي:

➤ ضمان تحضير اجتماعات المجلس الشعبي البلدي.

➤ ضمان متابعة تنفيذ مداوالات المجلس الشعبي البلدي.

➤ تنشيط وتنسيق سير كل المصالح الإدارية والتقنية على مستوى البلدية<sup>1</sup>.

المطلب الثاني: ميزانية البلدية وأقسامها ومصادر تمويلها الأساسية

أولاً: التعريف القانوني لميزانية البلدية

على ضوء المادة 176 من القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية فقد تم تعريف ميزانية البلدية كما يلي:

" ميزانية البلدية هي جدول تقديرات الإيرادات والنفقات السنوية للبلدية. وهي عقد ترخيص وإدارة يسمح بسير

المصالح البلدية وتنفيذ برنامجها للتجهيز والاستثمار."

وعلى ضوء ذلك، فالميزانية يمكن اعتبارها بشكل عام بمثابة أداة عملية وتطبيقية لتنفيذ كل البرامج ذات

الصلة بمجالات التجهيز والاستثمار على مستوى البلدية، وكذا كأداة أيضا لتنفيذ مختلف نفقات التسيير<sup>2</sup>.

ثانياً: أقسام الميزانية، وتبويب نفقاتها وإيراداتها

1. نفقات وإيرادات قسم التسيير

أ. نفقات قسم التسيير: على ضوء المادة 198 من القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية، فإن نفقات قسم

التسيير لميزانية البلدية يشمل النفقات التالية<sup>3</sup>:

➤ أجور وأعباء مستخدمي البلدية.

<sup>1</sup> المرسوم التنفيذي رقم 16-320، المرجع نفسه، المادة 13، ص.2.

<sup>2</sup> عراب بلال، خرباشي ياسين بلال، تقييم مساهمة إيرادات الأملاك العقارية المنتجة للمداخيل في تحسين موارد ميزانيات البلديات، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2020/2019، ص.8.

<sup>3</sup> باي عبد الحق، دور الموارد الجبائية في تمويل ميزانية البلدية، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2020/2019، ص.20.

- التعويضات والأعباء المرتبطة بالمهام الانتخابية.
  - المساهمات المقررة على الملاك ومداخيل البلدية بموجب القوانين.
  - نفقات صيانة الأملاك المنقولة والعقارية.
  - نفقات صيانة طرق البلدية.
  - الاقتطاع من قسم التسيير لفائدة قسم التجهيز والاستثمار.
  - أعباء التسيير المرتبطة باستغلال تجهيزات جديدة.
  - مصاريف تسيير المصالح البلدية.
  - الأعباء السابقة.
- ب. إيرادات قسم التسيير: وتشمل على الإيرادات التالية:

من خلال ما ورد ضمن مضمون قانون البلدية رقم 11-10، فقد حددت المادة 195 منه طبيعة

الإيرادات التي يمكن أن يشملها قسم التسيير كما يلي:

- ناتج الموارد الجبائية المرخص بتحصيلها لفائدة البلديات بموجب التشريع والتنظيم المعمول بهما،
- المساهمات وناتج التسيير الممنوح من الدولة والصندوق المشترك للجماعات المحلية والمؤسسات العمومية،
- رسوم وحقوق ومقابل الخدمات المرخص بها بموجب القوانين والتنظيمات،
- ناتج ومداخيل أملاك البلدية.

## 2. نفقات وإيرادات قسم التجهيز والاستثمار

أ. إيرادات قسم التجهيز والاستثمار<sup>1</sup>: تتكون إيرادات قسم التجهيز والاستثمار على ضوء المادة 195 من

القانون رقم 10-11 من ناتج العناصر التالية:

- الاقتطاع من إيرادات التسيير المنصوص عليها في القانون رقم 10-11؛
- ناتج الاستغلال لامتنياز المرافق العمومية البلدية؛
- الفائض المحقق عن المصالح العمومية المسيرة في شكل مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري؛
- ناتج المساهمات في رأس المال؛
- إعانات الدولة والصندوق المشترك للجماعات المحلية والولاية؛
- ناتج التمليك؛
- الهبات والوصايا المقبولة؛
- الإيرادات المؤقتة أو الظرفية؛
- ناتج القروض.

ب. نفقات قسم التجهيز: على ضوء قانون البلدية الحالي، فقد نصت المادة 198 منه بشكل خاص على أن

قسم التجهيز والاستثمار يحتوي في باب النفقات على الخصوص النفقات المرتبطة بالعناصر التالية<sup>2</sup>:

- نفقات التجهيز العمومي.
- نفقات المساهمة في رأس المال بعنوان الاستثمار.

<sup>1</sup> عراب بلال، خرباشي ياسين بلال، مرجع سابق، ص. 10.

<sup>2</sup> القانون رقم 10-11 المتعلق بالبلدية، المادة 198، ص. 27.

➤ تسديد رأسمال القروض.

➤ نفقات إعادة تهيئة المنشآت البلدية.

ثالثا: المصادر الأساسية لتمويل ميزانية البلدية

### 1. مصادر التمويل الداخلية

تتمثل الموارد غير الجبائية في ناتج استغلال البلدية لإمكاناتها الخاصة المرتبطة باستغلال أملاكها، وتسيير مواردها المالية، وأملاكها العقارية.

أ- التمويل الذاتي: يقوم التمويل الذاتي على إمكانية البلدية في تمويل نفسها بنفسها من خلال نشاطاتها، حيث أكد المشرع الجزائري بموجب المادة 179 من القانون رقم 10-11 المتضمن قانون البلدية على ضرورة اقتطاع مبلغ إيرادات التسيير لتغطية نفقات التجهيز والاستثمار ضمانا لاستمرارية التمويل الذاتي للبلدية، حتى تتمكن من تحقيق حد أدنى من الاستثمار لفائدتها، وتقدر نسبة الاقتطاع على أساس أهمية إيرادات التسيير.

فالتمويل الذاتي للجماعات المحلية يستند أساسا إلى مدى القدرة الذاتية للجماعات المحلية ومن ضمنها البلدية في الإعتماد على نفسها في تمويل التنمية المحلية، ومن ثم هي مؤشر جيد لمدى نجاح الجماعات المحلية في التنمية المحلية، وتحقق أهدافها من خلال تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية الذاتية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - جيجع، دليمة، مصادر تمويل ميزانية البلدية وسبل تنويعها في ظل القانون 10-11، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة المسيلة، 2016-2017، ص. 21.

ب- إيرادات وعوائد الأملاك: إن استغلال الجماعات المحلية لمواردها ينتج عنه إيرادات هامة قد تساهم في تدعيم المالية المحلية للبلديات، حيث تتنوع هذه الإيرادات من إيرادات بيع المحاصيل الزراعية، إلى حقوق الإيجار وحقوق استغلال الأماكن والمعارض والأسواق وعوائد منح الإمتيازات<sup>1</sup>.

ج- إيرادات الإستغلال: تشكل إيرادات الإستغلال إيرادات هامة للإستغلال المالي للبلديات نظرا لارتباطها المباشر بالخدمات التي تقدمها البلديات، ذلك أن مقاديرها وقيمها تحدد عن طريق مداوات وبذلك يمكن أن يطلق عليها الإيرادات الخاصة للبلدية أي التي تعود إليها بشكل كلي، وهذا عكس الإيرادات الجبائية التي لا تتمتع بها البلدية بأي صلاحيات حولها سواء في ما يتعلق بتحديد مقدارها أو تحصيلها.

### 2. مصادر التمويل الجبائية

أ- الرسوم والضرائب المحصلة كلياً لفائدة البلدية: تتنوع هذه الرسوم والضرائب المحصلة كلياً لفائدة البلديات، ومن أهم تلك الضرائب والرسوم يمكن ذكر ما يلي:

- الرسم على الإقامة.
- الرسم الخاص على الرخص العقارية.
- رسم التطهير.
- الرسم الخاص على الإعلانات والصفائح المهنية.
- الرسم الصحي على اللحوم.
- حقوق الطريق وأماكن التوقف.

<sup>1</sup> - زرقاط جلال الدين، المالية البلدية بين الإستقلالية والتبعية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص قانون إداري، جامعة المسلة، 2016، ص. 18-19.

➤ حقوق الأعياد والأفراح.

ب- الرسوم والضرائب المحصلة جزئيا لفائدة البلدية: تتنوع هذه الرسوم والضرائب المحصلة جزئيا لفائدة البلديات، ومن أهم تلك الضرائب والرسوم يمكن ذكر ما يلي:

➤ الرسم على النشاط المهني.

➤ الرسم على القيمة المضافة.

➤ الضريبة الجزافية الوحيدة.

➤ الضريبة على الدخل الإجمالي - صنف المداخيل العقارية.

➤ الضريبة على الممتلكات.

➤ الضرائب والرسوم البيئية.

### 2. مصادر التمويل الخارجية

أ- الإعانات الحكومية: تعتبر المبالغ المالية التي تساهم بها الخزينة العامة للدولة في إطار تمويل عمليات التنمية المحلية ونفقات المجالس المحلية، وتهدف هذه الإعانات إلى تكملة الموارد المالية المتاحة للهيئات المحلية وتقليص الفوارق بينهما لتحقيق التوازن الجهوي والإقليمي، وفي هذا الإطار تعد الإعانات الحكومية من أهم الموارد المالية بعد الموارد الجبائية<sup>1</sup>. وقد تتعدد أشكال تلك الإعانات الحكومية ومصادرها، وكذا مجالاتها.

<sup>1</sup> ماسنسن حدادي ودليلة عوى، الإصلاح الجبائي آلية لتدعيم التمويل المحلي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وإدارة محلية، جامعة مولود معمري-تيزي وزو، 2018، ص58-60-61-63.

ب- القروض المحلية: تعتبر القروض أيضا من الموارد التي يمكن أن تدعم مالية الجماعات المحلية، وفي الإطار نجد أن المادة 174 من قانون البلدية قد نصت على أنه يمكن للبلدية اللجوء إلى الإقتراض قصد إنجاز مشاريع منتجة للثروة وللمداخيل.

ج- التبرعات والهبات: تعتبر التبرعات والهبات من موارد الجماعات المحلية، وتشكل حصيلتها من ما يتبرع به المواطنون، إما بشكل مباشر للجماعات المحلية أو بشكل غير مباشر من خلا المساهمة في تمويل المشاريع التي تقوم بها، وهذا في إطار ما يسمح به القانون المتعلق بالبلدية، لا سيما المادة 166 منه بشكل خاص التي تشير إلى بعض الضوابط المرتبطة بقبول الهبات والتبرعات الممنوحة للبلدية أو لمؤسساتها.

د. إعانات صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية: رغم تعدد مصادر تمويل الجماعات المحلية، إلا أنها تبقى بحاجة ماسة للإعانات المقدمة من طرف صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية، حيث يختص هذا الصندوق بتقديم إعانات ومساهمات سنوية لتدعيم الميزانية المحلية للبلدية وتغطية نفقاتها الإجبارية ذات الأولوية، وتهدف هذه الإعانات إلى تقليص حجم الاختلالات المالية ما بين البلديات، مع التركيز على البلديات الأكثر فقرا بشكل عام.

### المبحث الثاني: الضرائب والرسوم المسيرة من طرف البلدية

نحاول من خلال هذا المبحث التعريف بمختلف الحقوق والرسوم المسيرة من طرف مصالح البلدية في إطار إثراء الجانب النظري للمبحث بشكل عام، وسيتم ذلك من خلال التركيز على الإطار القانوني المرتبط بتحديد تلك الضرائب والرسوم في الوقت الراهن.

وبذلك، سيتم عرض مضمون هذا المبحث من خلال العناصر الأساسية التالية:

➤ الرسوم المسيرة من طرف مصالح البلدية.

➤ الحقوق المسيرة من طرف مصالح البلدية.

### المطلب الأول: الرسوم المسيرة من طرف مصالح البلدية

أولاً: الرسم على الإقامة

#### 1. تعريف الرسم على الإقامة

في إطار التفكير في تدعيم المالية المحلية للبلديات، فقد نصت المادة 59 من قانون المالية لسنة 1998 على تأسيس رسم الإقامة من خلال الفقرة التالية: " يؤسس لفائدة البلديات أو تجمع البلديات المصنفة في محطات سياحية أو مناخية أو هيدرومعدنية أو استحمامية أو مختلطة"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> القانون رقم 97-02 المؤرخ في 31 ديسمبر 1997، قانون المالية لسنة 1998، الجريدة الرسمية، العدد 89، المادة 59، ص.30.

وفي هذا السياق، فقد أشارت المادة 61 من قانون المالية لسنة 1998 إلى ما يلي: " يمكن للبلديات المصنفة في محطات عن طريق المداولة، التصويت على رسم الإقامة الذي يحصل عليه من أجل تمويل ميزانيتها، طبقاً لأحكام القانون المتعلق بالبلدية<sup>1</sup>.

### 2. التعريف الخاصة بالرسم على الإقامة وطريقة تحصيله

حسب المادة 63 من قانون المالية لسنة 1998 فإن تعريفه هذا الرسم تفرض على الشخص الواحد وعلى اليوم الواحد للإقامة، ولا يمكن أن تقل على عشرة (10) ديناراً على الشخص وعلى اليوم، ولا تزيد عن عشرين (20) ديناراً، دون أن تتجاوز خمسين ديناراً (50) ديناراً على العائلة<sup>2</sup>.

وبخصوص كفيات التحصيل للرسم على الإقامة، فقد أشارت إلى ذلك المادة 63 من خلال الفقرة التالية: " يحصل الرسم عن طريق المؤجرين للغرف المفروشة وأصحاب الحمامات المستعملة من أجل إيواء الأشخاص الذين يعالجون أو السواح المقيمين في المحطات، ويدفع هذا الرسم من قبلهم وتحت مسؤوليتهم في صندوق قابض الضرائب المختلفة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> القانون رقم 97-02، المرجع نفسه، المادة 61، ص.30.

<sup>2</sup> القانون رقم 97-02، مرجع سبق ذكره، المادة 63، ص.30.

<sup>3</sup> القانون رقم 97-02، المرجع نفسه، المادة 65، ص.31.

ثانيا: الرسم الصحي على اللحوم

### 1. الحدث المنشئ للرسم الصحي على اللحوم وتعريفه

حسب المادة 446 من قانون الضرائب غير المباشرة، فقد نصت في مضمونها على تأسيس الرسم الصحي على اللحوم من خلال الفقرة التالية: " إن ذبح الحيوانات يخضع لرسم لفائدة البلديات ضمن الأشكال وتبعا للكيفيات في المواد التالية: الخيليات، البقرات، الضأنات، العنزيات."<sup>1</sup>

ومن جانب آخر، فقد حددت المادة 452 تعريفه هذا الرسم كما هو موضح ضمن الجدول اللاحق<sup>2</sup>:

الجدول رقم (1): تعريف الرسم الصحي على اللحوم

تعريف المنتج	تعريف الرسم/كغ
اللحوم الطازجة أو المبردة أو المطبوخة أو المملحة أو المصنعة التي مصدرها الحيوانات الآتية: الخيول، الإبل، الماعز، البقر، الأغنام.	10 دج

المصدر: المادة 452 من قانون الضرائب غير المباشرة، ص. 65-66.

وفي هذا السياق، يخصص مبلغ 1.50 دج من هذه التعريف لفائدة صندوق التخصيص الخاص رقم

302-070، صندوق حماية الصحة الحيوانية.

<sup>1</sup> قانون الضرائب غير المباشرة، المرجع نفسه، المادة 446، ص. 51.

<sup>2</sup> قانون الضرائب غير المباشرة، المرجع نفسه، المادة 452، ص. 52.

## 2. كيفية التحصيل للرسم الصحي على اللحوم

إن مسألة التحصيل الجبائي تعد مسألة هامة من الناحية العملية والتطبيقية، وحسب المادة 462 من قانون الضرائب غير المباشرة فقد حددت كفاءات التحصيل من خلال العبارة التالية: "إن تحصيل الرسم الصحي على اللحوم يقوم به مندوبون بلديون بواسطة وصولات أو تذاكر تحت مراقبة أعوان الضرائب الذين هم مؤهلون للقيام بجميع التحقيقات اللازمة سواء في المذابح أو لدى المصالح البلدية".

ومن جانب آخر، يكون الرسم الصحي على اللحوم واجب الأداء على المستورد عن الاستيراد كما نصت عليه المادة 465 من قانون الضرائب غير المباشرة، مع ضرورة مراعاة ضوابط أخرى فيما يخص تحصيل الرسم الصحي على اللحوم وتخصيص عائداته في إطار ما أشارت إليه المواد 467 وما بعدها من قانون الضرائب غير المباشرة.

## ثالثا: الرسم الخاص على الإعلانات والصفائح المهنية

في إطار مواصلة تدعيم الجوانب المتصلة بتحسين الإيرادات الجبائية على مستوى البلديات، فقد تم استحداث رسما خاصا على كل ما يتعلق بالإعلانات والصفائح المهنية، وقد كان ذلك من خلال ما نصت عليه المادة 56 من قانون المالية لسنة 2000، والتي جاءت في النص التالي: "ينشئ لفائدة البلديات، على الإعلانات والصفائح المهنية بإستثناء تلك المتعلقة بالدولة والجماعات الإقليمية والحاملة لطابع الإنساني رسم خاص على الإعلانات والصفائح المهنية"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> القانون رقم 99-11 الموافق 23 ديسمبر 1999، المتضمن قانون المالية لسنة 2000، الجريدة الرسمية، العدد 92، ص. 25.

### 1- مجالات تأسيس الرسم الخاص على الإعلانات والصفائح المهنية

يؤسس هذا الرسم حسب نفس المادة 56 من قانون المالية لسنة 2000 على الإعلانات والصفائح ضمن المجالات التالية:

- الإعلانات على الأوراق العادية، المطبوعة والمخطوطة باليد.
- الإعلانات التي تعرضت إلى تجهيز ما قصد إطالة بقائها، سواء تم تحويل هذا الورق وتثبيتته، أو كانت هذه الإعلانات مغطاة بزجاج، أو مادة أخرى، أو تم إلصاقها، قبل وضعها على قماش أو قطع معدنية ومسماة "إعلانات على ورق مجهزة ومحمية".
- الإعلانات المدهونة، أو بصفة عامة المعلقة في مكان عمومي، حتى ولو كانت غير موجودة على بناية ولا على جدار أي عبارة أخرى غير تلك المطبوعة أو المخطوطة على الورق.
- الإعلانات المضئية المكونة من مجموعة حروف أو إشارات موضوعة بصفة خاصة فوق هيكل المبنى أو ركيزة ما لجعل الإعلان مرئيا في النهار أو الليل.
- الصفائح المهنية، من كل المواد مخصصة للتعريف بالنشاط ومكان ممارسة العمل.

### 2- قيمة الرسم الخاص على الإعلانات والصفائح المهنية

على ضوء الفقرة الثالثة من المادة 56 من قانون المالية لسنة 2000، فإن مبلغ الرسم الخاص على الإعلانات والصفائح المهنية يحدد بشكل أساسي حسب عدد الإعلانات المعروضة وحسب حجم تلك الإعلانات والصفائح المهنية، وقد عرف مبلغ ذلك الرسم تغيرات ضمن ما جاء في نص المادة 78 من قانون المالية لسنة 2018، وذلك كما هو موضح في الجدول اللاحق:

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ الإطار العام للضرائب والرسوم الجبائية المسيرة من طرف البلديات

الجدول رقم (2): كيفيات تحديد الرسم الخاص على الإعلانات المعروضة والصفائح المهنية

المبلغ (دج)	حجم الإعلانات	طبيعة الإعلانات
200	- الحجم يقل أو يساوي متر مربع.	1- الإعلانات على الورق العادي، مطبوعة أو مخطوطة باليد:
300	- أكبر من (1) متر مربع.	
400	- الحجم يقل أو يساوي (1) متر مربع.	2- الإعلانات المجهزة على الورق أو المحمية:
800	- الحجم أكبر من واحد (1) متر مربع.	

المصدر: المادة 78 من قانون المالية لسنة 2018، ص. 36.

كما يحدد مبلغ الرسم حسب الفترات السنوية وحسب حجم الإعلان كما هو موضح في الجدول التالي:

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ الإطار العام للضرائب والرسوم الجبائية المسيرة من طرف البلديات

الجدول رقم (03): كفيات تحديد للرسم الخاص على الإعلانات المعروضة والصفائح المهنية حسب الفترات السنوية وحجم الإعلان

المبلغ (دج)	حجم الإعلانات والصفائح المهنية	طبيعة الإعلانات والصفائح المهنية
1.000	- حجم يقل أو يساوي (1) متر مربع	1- الإعلانات المدهونة:
1.500	- حجم أكبر من (1) متر مربع	
2.000	حجم متر مربع أو جزء من متر مربع	2- الإعلانات المضاءة:
5.000	- حجم يقل أو يساوي نصف (1\2) متر مربع	3- الصفائح المهنية:
7.500	- مساحتها أكبر من نصف (1\2) متر مربع	

المصدر: المادة 78 من قانون المالية لسنة 2018، ص. 37.

ومن جانب آخر، فقد أشارت أيضا المادة 56 من قانون المالية لسنة 2000 إلى بعض الضوابط الهامة الأخرى المتعلقة بمجالات أخرى ترتبط أيضا بهذا الرسم الواجب التسديد.

### 3- طرق تسديد الرسم على الإعلانات والصفائح المهنية أو تحصيله

يسدد الرسم الخاص على الإعلانات فوق الورق العادي، المطبوعة أو المخطوطة بليد وإعلانات على الورق المجهزة أو المحمية قبل الإعلان، بقسمة إلى القابض البلدي، وفي هذا الإطار تكون ماثلة بالنسبة لمبلغ الرسم

المفروض على الإعلانات على الورق المجهزة أو المحمية، تلك الإعلانات على الورق العادي المطبوعة أو المخطوطة باليد، الموضوعة سواء في مكان عمومي مغطى أو داخل سيارة مهما كانا في خدمة النقل العمومي.

ومن جانب آخر، فإنه يتم تسديد الرسم على الإعلانات المدهونة في الشهر التي تبدأ فيه كل فترة سنوية. كما يدفع هذا الرسم مسبقا في أجل ستين (60) يوما ابتداء من يوم تشغيلها بالنسبة للإعلانات المضيفة الموضوعة حديثا، وفي نفس الآجال بالنسبة للاستحقاقات السنوية.

### رابعا: الرسم على الرخص العقارية

#### 1-تعريف الرسم على الرخص العقارية ومجالاته

يعد الرسم على الرخص العقارية من الرسوم المستحدثة أيضا ضمن أهداف تحسين الإيرادات الجبائية للبلديات، وقد استحدث هذا الرسم بموجب المادة 55 من قانون المالية لسنة 2000، وذلك من خلال النص التالي: "يؤسس لصالح البلديات رسم خاص على رخص العقارات".

وفي إطار مراجعة مجالات تلك الرخص العقارية، فقد أضاف قانون المالية لسنة 2018 تعديلا بحيث أصبح نص المادة 55 كما يلي: "يؤسس لصالح البلديات رسم خاص على رخص التعمير وكلا الرخص والشهادات المتعلقة بها".

وقد حددت المادة 55 من قانون المالية لسنة 2018 طبيعة الرخص العقارية الخاضعة للرسم عند تسليمها

ضمن المجالات التالية:

➤ رخص البناء.

➤ رخص التجزئة.

➤ رخص الهدم.

- شهادة المطابقة.
- شهادة التقسيم.
- شهادة التعمير.
- شهادة قابلية الاستغلال.

## 2-كيفية تحديد قيمة الرسم على الرخص العقارية

على ضوء قانون المالية لسنة 2018، فقد تم تحديد تعريفات هذا الرسم بالنسبة لكل صنف من تلك الوثائق، حسب المساحة المبنية أو القيمة التجارية للبناء، أو حسب عدد الأجزاء، وذلك كما يلي<sup>1</sup>:

---

<sup>1</sup> المادة 77 من القانون رقم 17-11، المؤرخ في 28 ديسمبر 2017، المتضمن قانون المالية لسنة 2018، الجريدة الرسمية، العدد 76، الصادرة بتاريخ 28 ديسمبر 2017.

أ- رخص البناء وشهادة المطابقة

الجدول رقم (04): التعريف المطبقة على رخص البناء وشهادات المطابقة للمساحات المبنية

التعريف (دج/م <sup>2</sup> )				المساحة المبنية (م <sup>2</sup> )
شهادة المطابقة		رخص البناء		
بنايات ذات	بنايات ذات	بنايات ذات	بنايات ذات	
الترقية العقارية	استعمال سكني	الترقية العقارية	استعمال سكني	
100	75	650	150	إلى غاية 200
60	45	400	300	إلى غاية 500
40	30	250	200	إلى غاية 1.000
25	15	150	100	إلى غاية 5.000
15	10	90	70	إلى غاية 10.000
10	05	50	40	ما يفوق 10.000

المصدر: باي عيد الحق، المرجع السابق، ص 38.

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ الإطار العام للضرائب والرسوم الجبائية المسيرة من طرف البلديات

الجدول رقم (05): التعريفة المطبقة على رخص البناء وشهادات المطابقة للبناء ذات الاستعمال التجاري

أو الصناعي

النوع	قيمة البناء (دج)	التعريفة (دج)	
		رخص البناء	شهادة المطابقة
بنايات ذات استعمال تجاري أو صناعي	إلى غاية 7.000.000	100.000	12.000
	إلى غاية 10.000.000	120.000	13.000
	إلى غاية 15.000.000	140.000	15.000
	إلى غاية 20.000.000	160.000	17.000
	إلى غاية 25.000.000	180.000	19.000
	إلى غاية 30.000.000	200.000	21.000
	إلى غاية 50.000.000	220.000	23.000
	إلى غاية 70.000.000	240.000	25.000
	إلى غاية 100.000.000	260.000	30.000
	ما يفوق 100.000.000	300.000	40.000

المصدر: باي عيد الحق، المرجع السابق، ص 39.

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ الإطار العام للضرائب والرسوم الجبائية المسيرة من طرف البلديات

ب- رخصة التجزئة وشهادة قابلية الاستغلال

الجدول رقم ((06)): التعريف المطبقة على رخص التجزئة وشهادات الاستغلال للتجزئة ذات الاستعمال

السكني والتجاري أو الصناعي

النوع	العدد	التعريف (دج)	
		رخصة التجزئة	شهادة قابلية الاستغلال
تجزئة ذات استعمال سكني	من 2 إلى 10 قطع	3.000	500
	من 11 إلى 50 قطعة	75.000	10.000
	من 51 إلى 150 قطعة	105.000	15.000
	من 151 إلى 250 قطعة	150.000	20.000
	ما يفوق 250 قطعة	300.000	45.000
تجزئة ذات استعمال تجاري أو صناعي	من 2 إلى 5 قطع	9.000	1.500
	من 6 إلى 10 قطع	18.000	2.500
	ما يفوق 10 قطع	45.000	6.500

المصدر: المادة 77 من قانون المالية لسنة 2018

ج- رخصة الهدم: يحدد مبلغ هذا الرسم، عند تسليم رخصة الهدم بـ 300 دج للمتر المربع للمساحة المبنية

(مجموع مساحات أسطح الأرضية) للبنائية.

د- شهادة التقسيم: يحدد مبلغ هذا الرسم، عند تسليم شهادة التجزئة بـ 3.000 دج.

هـ- شهادة التعمير: يحدد مبلغ هذا الرسم، عند تسليم شهادة التعمير بـ 3.000 دج.

المطلب الثاني: الحقوق المسيرة من طرف البلدية

أولاً: حقوق الأعياد والأفراح

تم تأسيس هذا الرسم بمقتضى قانون المالية لسنة 1966، وهو رسم يدفعه الأشخاص المستفيدون من رخص تنظيم الحفلات والأفراح، وتتحدد تعريفاته بموجب قرار من رئيس المجلس الشعبي البلدي بعد مداولة في هذا الشأن وبموافقة السلطة الوصية.

ويقوم المستفيد من الرخصة بدفع هذا الرسم لدى أمين خزينة البلدية وهذا قبل بداية الحفل، ويحدد هذا الرسم على أساس توقيت ومدة الحفل، وذلك كما يلي:

➤ من 500 دج إلى 800 دج عن كل يوم عندما لا تتعدى الحفلة السابعة (7) مساءً.

➤ من 1.000 دج إلى 1.500 دج عن كل يوم إذا امتدت الحفلة بعد السابعة (7) مساءً.

وفي هذا الإطار، يجب الإشارة إلى أن تسعيرة هذا الرسم تتحدد في إطار القوانين المعمول بها بموجب قرار صادر عن رئيس المجلس الشعبي البلدي بعد المداولة مع السلطة الوصية<sup>1</sup>.

ثانياً: حقوق الطريق وأماكن التوقف

لطالما تحاول السلطات العمومية توجيه السلطات على مستوى البلديات إلى تدعيم ميزانياتها السنوية وإيراداتها الجبائية، لا سيما منها تلك الحقوق المترتبة عن استغلالها أملاكها من طرف الغير، وقد تجسد ذلك التوجيه من طرف السلطات العمومية عبر الحث بشكل خاص على ضرورة الاهتمام أكثر بتحصيل كل الحقوق

<sup>1</sup> بوارية أمين، قريش عبد اللطيف، الجباية المحلية ومساهماتها في ميزانية الجماعات المحلية، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة محمد بوضياف مسيلة، سنة 2018-2019، ص.39.

والأتاوى المرتبطة بشغل الطريق وشبكاته، وكذا أماكن التوقف، لا سيما منها تلك الحقوق الممكن تحصيلها في شكل إتاوات مترتبة عن استخدام أملاكها من طرف أي شخص طبيعي أو معنوي في شكل فردي أو تعاقدي قبل تسليم الرخص المرتبطة بذلك في إطار إقامة أشغال على أملاكها العمومية بموجب تراخيص شبكة الطرق، ومنها أيضا تلك الأتاوى الممكن تحصيلها بمناسبة استغلال أماكن التوقف مثلا على مستوى البلديات، أو بمناسبة شغل مساحات أرضية من الطرق والأماكن والمساحات العمومية في إطار العديد من المناسبات والتظاهرات وغيرها من المناسبات الأخرى.

وعلى ضوء ذلك، فقد أتاحت القوانين الحالية للبلديات إمكانية تحديد التعريفات المرتبطة بتلك الحقوق المتنوعة من خلال مداوالات المجلس الشعبي البلدي، مع ضرورة مصادقة الوصاية على تلك المداوالات.

### خلاصة الفصل

يتبين من خلال هذا الفصل أن البلدية تعد إحدى الجهات القاعدية للدولة، ولها صلاحيات هامة ووظائف متنوعة، وتحتاج في قيامها بوظائفها المتعددة التي تتولاها في مختلف الميادين في إطار الصلاحيات الممنوحة لها إلى موارد مالية هامة، وفي هذا الإطار فقد تعددت وتنوعت مصادر تلك الموارد المالية على ضوء التشريعات المعمول بها، فمنها المصادر الداخلية والخارجية، ومنها المصادر الجبائية التي تتعدد جهات تحصيلها ونسب الاستفادة منها في إطار قوانين المالية والقوانين الجبائية الجاري العمل بها.



# الفصل الثاني

### تمهيد

تحتاج البلدية في قيامها بوظائفها المتعددة التي تتولاها في مختلف الميادين في إطار الصلاحيات الممنوحة لها إلى موارد مالية هامة، وفي هذا الإطار فقد تعددت وتنوعت مصادر تلك الموارد المالية على ضوء التشريعات المعمول بها، فمنها المصادر الداخلية والخارجية، ومنها المصادر الجبائية التي تتعدد جهات تحصيلها ونسب الاستفادة منها في إطار قوانين المالية والقوانين الجبائية الجاري العمل بها.

وفي هذا السياق المتصل بموضوع للجباية المحلية، سنحاول ضمن هذا الفصل دراسة وتحليل هيكل الإيرادات الجبائية على مستوى ميزانية بلدية بوسعادة حسب جهات تحصيلها، لا سيما منها تلك الحقوق والرسوم المسيرة أساسا من طرف البلديات على ضوء نتائج تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020، وذلك باعتبار مجلس المحاسبة في الجزائر يعد أعلى جهة رقابية مالية في هذا المجال.

وبذلك، سيتوزع مضمون هذا الفصل على المباحث الأساسية التالية:

- المبحث الأول : تطور حصيلة الإيرادات الجبائية على مستوى بلدية بوسعادة
- المبحث الثاني: تحليل حصيلة الرسوم والحقوق المسيرة من طرف بلدية بوسعادة.

### المبحث الأول : تطور حصيلة الإيرادات الجبائية على مستوى بلدية بوسعادة

يتضمن هذا المبحث تعريفا مختصرا ببلدية بوسعادة بصفتها إحدى البلديات الهامة على مستوى جنوب ولاية المسيلة، إضافة إلى تقديم بعض الخصائص الاقتصادية والاجتماعية المميزة لبلدية بوسعادة، كما نحاول ضمن هذا المبحث تقديم تحليل لهيكل الإيرادات الجبائية على مستوى بلدية بوسعادة خلال الفترة 2014-2017 على ضوء ما ورد ضمن تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020.

وبذلك، سيتم عرض مضمون هذا المبحث من خلال العناصر الأساسية التالية:

- التعريف ببلدية بوسعادة وخصائصها الاقتصادية والاجتماعية.

- تحليل هيكل الإيرادات الجبائية على مستوى بلدية بوسعادة.

### المطلب الأول: التعريف ببلدية بوسعادة وخصائصها الاقتصادية والاجتماعية

أولا: نشأة البلدية وموقعها الجغرافي

#### 1-الموقع الجغرافي لبلدية بوسعادة

تصنف مدينة بوسعادة على أنها مدينة سياحية ذات تراث عريق، وهي تقع في الجنوب الشرقي للبلاد على بعد 248 كلم من العاصمة الجزائر، وهي بلدية تابعة لولاية المسيلة التي تبعد عنها بحوالي 65 كلم من الجهة الجنوبية، ويحدها من الشمال كلا من دائرة الخيانة ودائرة أولاد سيدي ابراهيم، ومن الجنوب دائرة جبل امساعد، ومن جهة الشرق دائرة الخبانة، ومن ناحية الغرب تحدها دائرة سيدي عامر.

ومن ناحية المساحة، فإن مدينة بوسعادة تمتد على مساحة تقدر بحوالي 607.31 كم<sup>2</sup>، وهي موطن

لأكثر من 200 ألف نسمة، وتتميز من الناحية الجغرافية بأنها تعتبر كإقليم جاف ومحاصرة بحواجز طبيعية وذات

## الفصل الثاني ——— واقع الرسوم والحقوق المسيرة من طرف البلدية، دراسة حالة بلدية

طابع سياحي، وتضم عمراناً أصيلاً بطابعه التقليدي، وتلتقي عندها بحكم موقعها الجغرافي عدة طرق وطنية هامة بمختلف اتجاهاتها الأربعة، وبذلك فهي تشكل نقطة عبور متقاطعة لطرق نحو الصحراء والجنوب الكبير، كما تتميز مدينة بوسعادة بالطابع الفلاحي والرعوي، حيث تمتد الأراضي الفلاحية والرعوية على مساحة شاسعة و متفرقة.

ثانياً: الخصائص الاقتصادية والتجارية لبلدية بوسعادة

### 1- أهم المؤسسات الاقتصادية والتجارية الموجودة على مستوى بلدية بوسعادة

تتميز بلدية بوسعادة بحكم موقعها الجغرافي بوجود العديد من المؤسسات الاقتصادية التي تنشط ضمن الكثير من النشاطات الاقتصادية، ويتوزع نشاط تلك المؤسسات حسب نوعية النشاط على المجالات التالية:

- نشاطات ذات طابع تجاري.
- نشاطات ذات طابع صناعي.
- نشاطات ذات طابع حرفي.
- نشاطات ذات طابع خدماتي.
- نشاطات الاستيراد والتصدير.
- نشاطات ذات طابع فلاحي.

ويتوزع العدد الإجمالي للتجار المسجلين ضمن القطاع الرسمي كما توضحه الأرقام الواردة في الجدول التالي:

## الفصل الثاني — واقع الرسوم والحقوق المسيرة من طرف البلدية، دراسة حالة بلدية

الجدول رقم (07): عدد التجار بلدية بوسعادة بتاريخ 14-06-2021:

المجموع	القطاعات الأساسية						البلدية
	الإنتاج	الفلاحي	تقديم الخدمات	الإنتاج الصناعي	نشاط الإستيراد	التجارة بالتجزئة	
3492	2	1772	645	6	820	247	عدد التجار
\	0.06	50.74	18.5	0.17	23.4	7.07	النسب المئوية

المصدر: فرع مديرية التجارة ببوسعادة.

حسب الأرقام المبينة في الجدول أعلاه، فإنه يتبين أن جانب الخدمات يحتل النسبة الأكبر ضمن مختلف

النشاطات التجارية على مستوى بلدية بوسعادة بنسبة 50.74%، أما باقي النشاطات فتتوزع كالتالي:

- نشاطات التجارة بالجملة: 7.07%

- نشاطات التجارة بالتجزئة: 23.4%

- نشاطات ذات طابع فلاحي: 0.06%

- نشاطات ذات طابع الصناعي: 18.5%

- نشاطات التصدير والاستيراد: 0.17%

المطلب الثاني: تحليل هيكل الإيرادات الجبائية على مستوى بلدية بوسعادة

أولاً: تطور حصيلة الإيرادات الجبائية لبلدية بوسعادة خلال الفترة 2014-2017

أظهر تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020 أن إجمالي الإيرادات الجبائية المحصلة على مستوى بلدية بوسعادة

في تطور غير منتظم خلال الفترة 2014-2017، وهي في حدود تقارب 190 مليون دج كمتوسط خلال

الفترة 2014-2017، وهذا ما توضحه أكثر الأرقام الواردة ضمن الجدول اللاحق:

## الفصل الثاني — واقع الرسوم والحقوق المسيرة من طرف البلدية، دراسة حالة بلدية

الجدول رقم (08): تطور حصيلة إجمالي الإيرادات الجبائية مستوى بلدية بوسعادة

خلال الفترة 2014-2017.

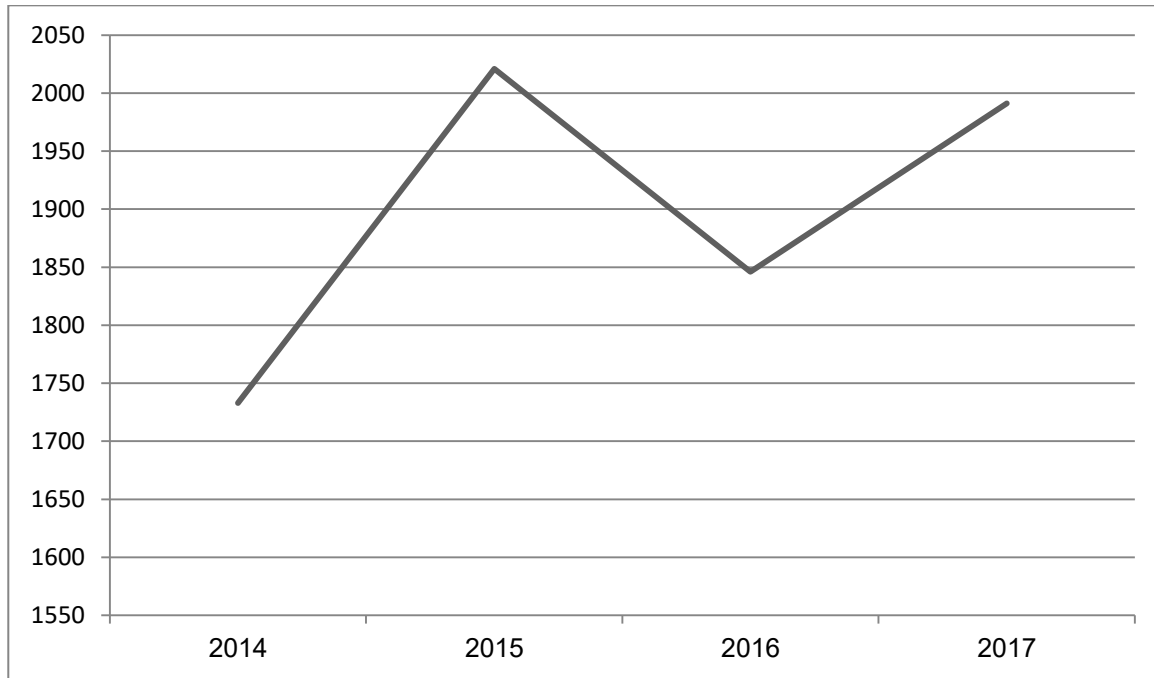
السنوات	2014	2015	2016	2017
إجمالي الإيرادات الجبائية المحصلة (ألف دج)	173 333	202 182	184 661	199 108

المصدر: تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020، ص.216.

وقد تتوضح الصورة أكثر من خلال الشكل البياني اللاحق:

الشكل البياني رقم (1): تطور حصيلة إجمالي الإيرادات الجبائية مستوى بلدية بوسعادة

خلال الفترة 2014-2017.



المصدر: تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020، ص.216.

وكما هو معلوم، فإن الجباية المحلية تتشكل من مجموعة متنوعة من الضرائب والرسوم التي تستفيد منها

بشكل كامل أو لشكل جزئي ميزانيات البلديات، أو تستفيد منها بشكل مباشر أو عبر صناديق خاصة مثل

## الفصل الثاني — واقع الرسوم والحقوق المسيرة من طرف البلدية، دراسة حالة بلدية

صندوق التضامن للجماعات المحلية، ومن جانب آخر، فقد أشار تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020 إلى أن حصيلة إجمالي الإيرادات الجبائية على مستوى بلدية بوسعادة تمثل نسبة تتراوح ما بين 24% و 37,80% من إجمالي الإيرادات العادية لقسم التسيير خلال الفترة 2014-2017.

### ثانيا: تحليل الأهمية النسبية لخصيلة الحقوق والرسوم المسيرة من طرف بلدية بوسعادة

تتميز خصيلة الإيرادات الجبائية المتأتية من الحقوق والرسوم المسيرة من طرق بلدية بوسعادة بالحدودية وتندني مساهمتها النسبية ضمن إجمالي خصيلة الإيرادات الجبائية خلال الفترة 2014-2017، بحيث لم تتعدى نسبتها في أحسن الأحوال نسبة 7%، في حين تمثل الإيرادات الجبائية المسيرة من طرف مصالح الضرائب نسبة هامة من إجمالي الإيرادات الجبائية الكلية، وذلك بنسب تتراوح ما بين 93,05% و 96,12% خلال الفترة 2014-2017. وهذا ما توضحه أكثر الأرقام الواردة ضمن الجدول اللاحق:

الجدول رقم (09): تطور خصيلة إجمالي الإيرادات الجبائية حسب مصدر تحصيلها مستوى بلدية

### بوسعادة خلال الفترة 2014-2017.

السنوات	2014	2015	2016	2017
إجمالي الإيرادات الجبائية (ألف دج)	173 333	202 182	184 661	199 108
الإيرادات الجبائية المحصلة من طرف مصالح الضرائب (ألف دج)	162 287	194 342	174 430	185 266
%	93.63	96.12	94.46	93.05
الإيرادات الجبائية المحصلة من طرف البلدية (ألف دج)	11 046	7 848	10 238	13 843
%	6.37	3.88	5.54	6.95

المصدر: تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020، ص.216.

وفي هذا السياق، فقد أشار تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020 إلى أن الإيرادات الجبائية المحصلة من طرف

الضرائب تتركز أساسا على ثلاثة أنواع من الضرائب فقط، وهي كالتالي<sup>1</sup>:

➤ الرسم على النشاط المهني.

➤ الرسم على القيمة المضافة.

➤ الضريبة الجزافية الوحيدة.

### ثالثا: العوامل المؤثرة على تدني حصيلة الحقوق والرسوم المسيرة من طرف البلدية

على ضوء المعايير والتحقيقات الميدانية التي قام بها مجلس المحاسبة في إطار المهام الرقابية المكلف بها حسب القوانين المعمول بها، فقد تبين من خلال تقريره لسنة 2020 وجود العديد من العوامل المؤثرة على تدني حصيلة الرسوم والحقوق المسيرة من طرف البلديات بشكل عام، لا سيما بلدية بوسعادة بصفتها إحدى البلديات المشمولة بالتحقيقات، وهذه العوامل الأساسية المؤثرة على تدني حصيلة الحقوق والرسوم المسيرة من طرف البلديات، يمكن ذكرها كما يلي:

- لا تتوفر البلديات على سلطة جبائية معيارية، فهي لا تستطيع إنشاء الضريبة أو تعديلها أو إلغائها.

- لا تولي المجالس الشعبية البلدية أهمية كافية لتعبئة الجباية التي تقع ضمن صلاحياتها.

- عدم وجود الوسائل المناسبة والمجهودات المدعمة من أجل حصر كل الخاضعين للضريبة الذين يتهربون في بعض الأحيان من دفعها.

- نقص التنسيق بين البلديات والمصالح غير المركزة للدولة ( ضرائب ، ولاية امن ، الخ ) لا يساهم في ضمان سير أمثل وفعال للجباية المحلية.

<sup>1</sup> تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020، ص. 217-2018.

## المبحث الثاني: تحليل حصيلة الرسوم والحقوق المسيرة من طرف بلدية بوسعادة

نستعرض ضمن هذا المبحث تحليلا لحصيلة الإيرادات الجبائية على مستوى بلدية بوسعادة حسب ما ورد في تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020، وذلك بالتركيز على تحليل الأهمية النسبية والقيمة لمختلف الضرائب والرسوم الجبائية المسيرة من طرف بلدية بوسعادة.

وعلى ضوء ذلك، سيتم عرض مضمون هذا المبحث من خلال العناصر التالية:

- تحليل تطور حصيلة الرسم على الإقامة، والرسم الصحي على اللحوم
  - تحليل حصيلة الرسم الخاص على الإعلانات والصفائح المهنية وحقوق الأعياد والأفراح
  - تحليل حصيلة الرسم الخاص على الرخص العقارية وحقوق الطريق والأماكن والتوقف
- المطلب الأول: تحليل تطور حصيلة الرسم على الإقامة، والرسم الصحي على اللحوم

### أولاً: تحليل حصيلة الرسم على الإقامة

يعد الرسم على الإقامة من الرسوم المسيرة من طرف البلديات، وذلك بموجب أحكام المادة 59 وما بعدها من قانون المالية لسنة 1998 التي تم من خلالها استحداث هذا الرسم، وقد عرف هذا الرسم تعديلات لاحقة عن طريق قانون المالية لسنة 2006، لا سيما من خلال أحكام المادة 48، وكذا من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 2008 من خلال أحكام المادة 26 منه.

وعلى ضوء أحكام القوانين السابق ذكرها، فقد منحت للبلديات صلاحيات هامة بخصوص تحصيل الرسم على الإقامة، ووفقاً للمادة 61 من قانون المالية لسنة 1998، المعدل والمتمم بالمادة 26 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008، فقد تم النص على أنه: "يمكن للبلديات عن طريق المداولة التصويت على رسم الإقامة الواجب تحصيله لتمويل ميزانيتها طبقاً لأحكام القانون المتعلق بالبلدية."

## الفصل الثاني — واقع الرسوم والحقوق المسيرة من طرف البلدية، دراسة حالة بلدية

ولتحليل تطور حصيلة الرسم على الإقامة على مستوى بلدية بوسعادة وتحديد أهميته النسبية، فقد أشار تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020 إلى أن حصيلة الرسم على الإقامة على مستوى بلدية بوسعادة قد عرفت تطورات معتبرة مقارنة مع بلديات مماثلة في المنطقة، حيث بلغ متوسط حصيلة هذا الرسم خلال الفترة 2014-2017 حوالي 6 مليون دج، وهذا ما تظهره أكثر الأرقام الواردة ضمن الجدول اللاحق:

الجدول رقم (10): تطور حصيلة الرسم على الإقامة على مستوى بلدية بوسعادة

خلال الفترة 2014-2017.

السنوات	2014	2015	2016	2017
الرسم على الإقامة المحصل (دج)	738.451.2	467.805.0	533.580.0	629.472.4

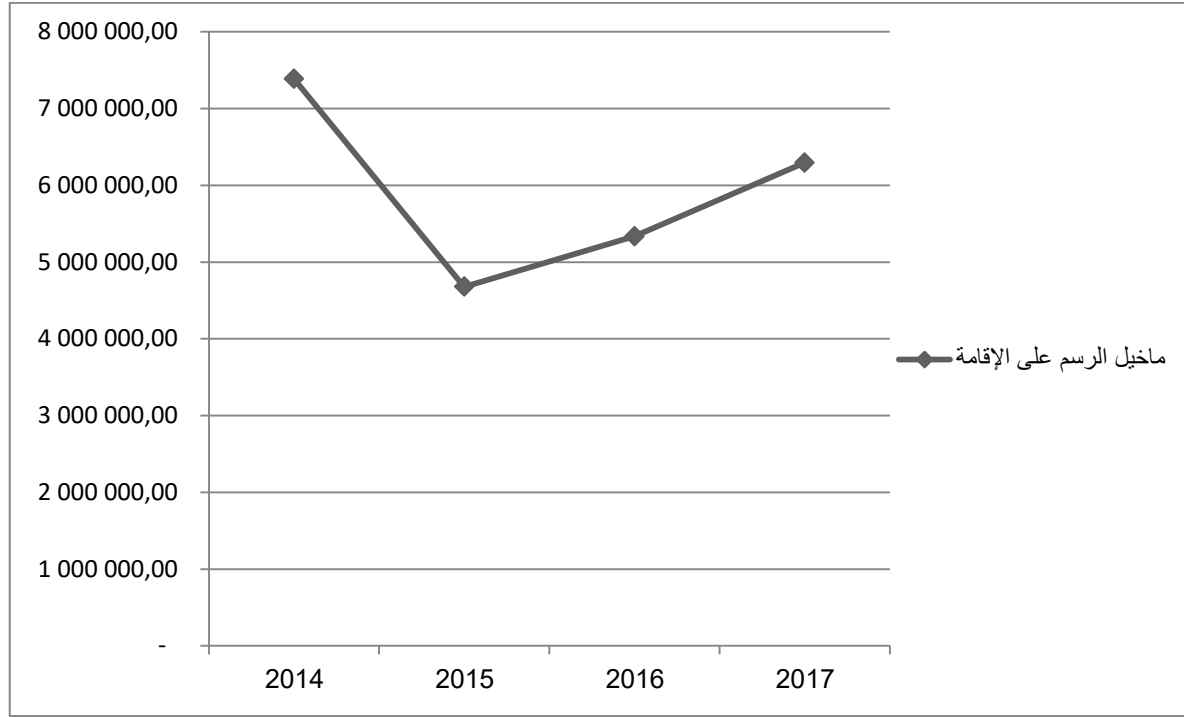
المصدر: تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020، ص 207.

## الفصل الثاني — واقع الرسوم والحقوق المسيرة من طرف البلدية، دراسة حالة بلدية

وقد تتوضح الصورة أكثر من خلال الشكل البياني اللاحق:

الشكل البياني رقم(02): تطور حصيلة الرسم على الإقامة على مستوى بلدية بوسعادة خلال الفترة

2017-2014.



المصدر: تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020، ص 207.

وبغض النظر عن هذه المداخيل المبينة في الجدول أعلاه وتطوراتها الهامة إلى حد ما، إلا أنه وحسب تقرير

مجلس المحاسبة لسنة 2020، فإن البلدية لم تقم بإجراءات هامة لثمين إيرادات هذا النوع من الرسوم من الناحية

العملية، ذلك أن بلدية بوسعادة من الناحية الإجرائية والتنظيمية لم تقم بالتصويت على التعريفات الجديدة لرسم

الإقامة، والمحددة بمقتضى قانون المالية التكميلي لسنة 2008، إلا مؤخرا وكان ذلك في 2019/12/13.

ويرى معدو تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020 أن هذا التأخير في التطبيق للتعريفات الجديدة قد نتج عنه

تضييع مداخيل هامة ومؤكدة للبلدية.

## الفصل الثاني ——— واقع الرسوم والحقوق المسيرة من طرف البلدية، دراسة حالة بلدية

كما نشير من جانب آخر، ومن الناحية الإجرائية المرتبطة بالرسم على الإقامة، إلى أن عمليات تحصيل هذا الرسم من طرف البلدية ليس مكلفا ولا يتطلب مجهودات كبيرة من طرفها، وذلك بسبب أن تحصيله المباشر يتم من طرف أصحاب الفنادق الذين يتولون بدورهم مسؤولية دفع إيراد هذا الرسم لأمين خزانة البلدية، وهذا يدل على إهمال وتسيب واضح في تحصيل هذا الرسم من طرف السلطات البلدية.

وقد تتوضح أكثر أهمية حجم الموارد الضائعة من هذا النوع من الرسوم، هو إذا أخذنا بعين الاعتبار مما تمتاز به مدينة بوسعادة بوصفها من المناطق المعروفة تاريخيا من الناحية السياحية بحكم موقعها الجغرافي وتراثها وعاداتها وتقاليدها المحلية، وقد يجدر بنا في الأخير، التذكير بحجم وعدد الفنادق والمؤسسات الفندقية الموجودة على مستوى بلدية بوسعادة، والتي يمكن ذكرها كما يلي:

➤ فندق كردادة

➤ فندق القايد

أما بالنسبة لعدد المؤسسات الفندقية والشقق، فإنه يوجد على مستوى بلدية بوسعادة 8 مرقد وشقة واحدة وفندق، وبهذا يصل المجموع إلى 11 مؤسسة فندقية ببلدية بوسعادة.

كما نشير من جانب آخر، ومن الناحية الإجرائية المرتبطة بالرسم على الإقامة وتتمين مردوديته، فقد اقتصر القانون المتعلق بالرسم على الإقامة فقط على تحديد قواعد الضريبة وتعريفات هذا الرسم، دون النص على الآليات القانونية التي تسمح للبلديات بضمان دقة وصحة تصريحات المؤسسات المعنية.

## الفصل الثاني ——— واقع الرسوم والحقوق المسيرة من طرف البلدية، دراسة حالة بلدية

ثانيا: تحليل حصيلة الرسم الصحي على اللحوم

يعد الرسم الصحي على اللحوم من الرسوم المسيرة أيضا من طرف البلديات، وذلك طبقا للمواد من 446 وما بعدها من قانون الضرائب غير المباشرة والرسوم.

وبالرغم من أن تحصيل هذا الرسم يعد إجباريا على كل البلديات<sup>1</sup>، فقد أشار تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020 من خلال عمليات الرقابة والتحقيقات الميدانية إلى أن تحصيل هذا النوع من الرسوم يعد من الرسوم المهملة والمتغاضي عنها من طرف بعض البلديات، بما فيها بلدية بوسعادة، وفي الواقع، فإن بلدية بوسعادة، والتي تتوفر على مذابح قيد التشغيل لم تقوم بأي إجراءات تنظيمية وعملية في هذا الإطار من أجل تطبيق الرسم الصحي على اللحوم والاستفادة من مداخيله لتحسين مواردها المالية، بينما يعتبر حجم اللحم الناتج عن عمليات الذبح كبيرا تبعا للمعلومات المقدمة من طرف مديريات المصالح الفلاحية للولاية.

وعلى ضوء التقديرات الواردة ضمن تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020، فقد يتبين بكل وضوح حجم الموارد الضائعة من مذبح واحد بشكل سنوي على مستوى بلدية بوسعادة، وهذا ما تظهره الأرقام الواردة ضمن الجدول اللاحق<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> المادة 453 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

<sup>2</sup> تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020، ص. 209.

## الفصل الثاني — واقع الرسوم والحقوق المسيرة من طرف البلدية، دراسة حالة بلدية

الجدول رقم (11): تقديرات لحجم الموارد المالية الضائعة الناتجة عن عدم تطبيق إجراءات تحصيل الرسم

الصحي على اللحوم على مستوى بلدية بوسعادة خلال الفترة 2014-2017

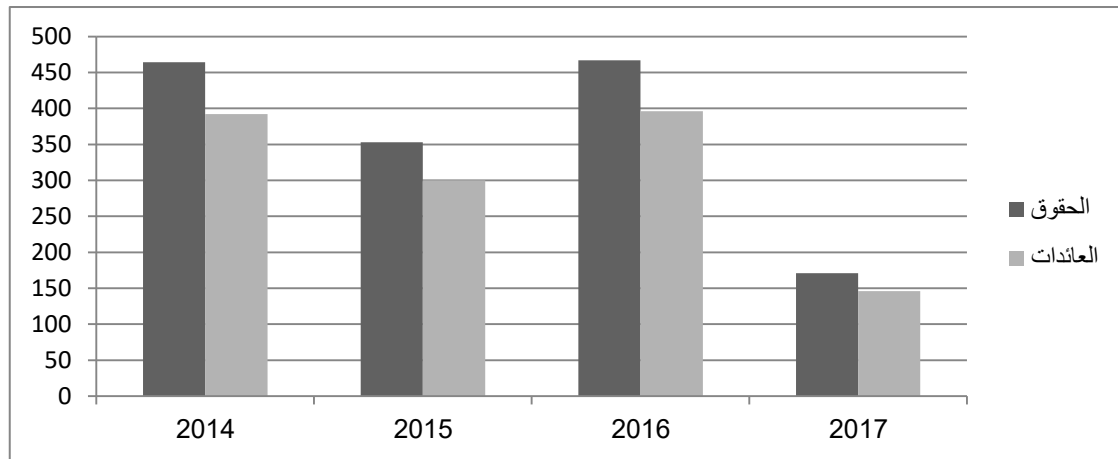
2017	2016	2015	2014	الفترة
171 000	467 000	353 000	464 000	مجموع الحقوق المعاينة (دج)
146 000	396 000	300 000	394 000	مجموع الحصة العائدة للبلدية (دج)

المصدر: تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020، ص.209.

وقد تتوضح الصورة أكثر من خلال الشكل البياني اللاحق:

الشكل البياني رقم (03): تقديرات لحجم الموارد المالية الضائعة الناتجة عن عدم تطبيق إجراءات تحصيل

الرسم الصحي على اللحوم على مستوى بلدية بوسعادة خلال الفترة 2014-2017



المصدر: تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020، ص.209.

## الفصل الثاني ——— واقع الرسوم والحقوق المسيرة من طرف البلدية، دراسة حالة بلدية

وعلى ضوء تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020، وقصد الوقوف على الإجراءات الميدانية لتحسين حصيللة الرسم الصحي على اللحوم من طرف بلدية بوسعادة، فقد تبين من بين أهم النقاط السلبية الملاحظة فيما يخص متابعة تحصيل الرسم على الذبح هو عدم توفر المذبح البلدي ببوسعادة على معدات الوزن في هذا المجال، وعلى ضوء الأرقام الصادرة عن مديرية المصالح الفلاحية المكلفة بعمليات إحصاء الحيوانات التي تم ذبحها، وبما أن غياب وسائل الوزن لا يعد عائقا في تطبيق هذا الرسم حسب ما تؤكد عليه المادة 451 من قانون الضرائب غير المباشرة والرسوم المماثلة، بحيث يتم التقدير في هذه الحالة على أساس الوزن الصافي المتوسط للحيوانات المذبوحة، وطبقا لأحكام هذه المادة ووفقا للتقديرات في هذا المجال، فإن حجم الموارد الضائعة بسبب عدم تطبيق إجراءات ميدانية لتحصيل هذا الرسم على مستوى بلدية بوسعادة قد تم تقديره من طرف مجلس المحاسبة بمبلغ: 1 237 549 دج خلال الفترة 2014-2017.

ومن جهة أخرى، فقد أشار تقرير مجلس المحاسبة إلى ملاحظة هامة أخرى بخصوص تسيير الرسم الصحي على اللحوم على مستوى بلدية بوسعادة، وهي تتعلق أساسا بالغموض السائد لدى بعض المسؤولين المحليين، والذين لا يميزون بين تأجير المذابح والرسم الصحي على اللحوم، وهو ما يتناقى مع القانون الجاري العمل به، لا سيما وأن المادة 463 من قانون الضرائب غير المباشرة والرسوم المماثلة تحدد بوضوح أنه في حالة تأجير الرسم الصحي على اللحوم فإنه يستوجب عقد اتفاقية منفصلة عن تلك التي عقدت من أجل تحصيل الحقوق البلدية الأخرى، وذلك من خلال الفقرة التالية: " إن إيجار الرسم الصحي على اللحوم، يجب أن يكون موضوع اتفاقيات متميزة عن الاتفاقيات المبرمة من أجل تحصيل الرسوم البلدية باستثناء الأحكام

## الفصل الثاني ——— واقع الرسوم والحقوق المسيرة من طرف البلدية، دراسة حالة بلدية

التشريعية المخالفة.<sup>1</sup> وفي هذا السياق، فإذا كان مستأجر المذبح مكلف كذلك بجمع الرسم الصحي على اللحوم، فإن تأجير هذا الرسم يجب أن يخضع لاتفاقية مستقلة.

وعلى ضوء تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020، فإن حصيلة الرسم الصحي على اللحوم المتأتية إما من إيراد هذا الرسم أو حتى إيراد تأجيره يتجاوز بكثير قيمة إيجار المذبح التي تغطي فقط الخدمات التي يوفرها المستأجر للمستعملين للمذبح، كالدبح والتنظيف والتخزين والنقل.

**المطلب الثاني: تحليل حصيلة الرسم الخاص على الإعلانات والصفائح المهنية وحقوق الأعياد والأفراح**

**أولاً: تحليل حصيلة الرسم الخاص على الإعلانات والصفائح المهنية**

في إطار تدعيم مالية البلديات وتأمين مواردها المالية من مصادر متنوعة ومستدامة، فقد استحدثت الرسم الخاص على الإعلانات والصفائح المهنية لفائدة البلديات بموجب قانون المالية لسنة 2000، وهو يخص كل الإعلانات والصفائح المهنية باستثناء تلك المتعلقة بالدولة والجماعات المحلية والحاملة للطابع الإنساني. وبموجب أحكام المادة 56 من قانون المالية لسنة 2000، فإن كل تلك الإعلانات، مهما كان شكل تصميمها ووجهتها، وكذا مختلف الصفائح المرتبطة بممارسة أي وظيفة أو مهنة، خاضعة لدفع رسم سنوي، يؤسس على أساس عدد الإعلانات وحجمها.

وعلى ضوء تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020، فإن هذا الرسم بإمكانه المساهمة بشكل كبير في تحسين المالية البلدية، بالنظر إلى الأهمية العددية لطبيعة الإعلانات وحجمها، خاصة بالنسبة للبلديات الحضرية التي تحتوي على عدد كبير من الإعلانات والصفائح المهنية.

وفي إطار محاولة تثمين حصيلة هذا النوع من الرسوم على مستوى البلديات، فقد تم الرفع من تعريفات هذا الرسم من طرف السلطات العمومية عن طريق قانون المالية لسنة 2018، الذي دعم قيمته التي تتحدد

<sup>1</sup> المادة 463 من قانون الضرائب غير المباشرة والرسوم المماثلة، ص. 67.

## الفصل الثاني ——— واقع الرسوم والحقوق المسيرة من طرف البلدية، دراسة حالة بلدية

بمقتضى تعريفات هذا الرسم المؤسس حسب العدد والحجم، ما بين 200 دج و 800 بالنسبة للإعلانات على الورق، وما بين 1000 دج 7 500 دج سنويا بالنسبة للإعلانات المدهونة أو المضيفة وبالنسبة للصفائح المهنية. وعلى الرغم من أهمية هذا الرسم من الناحية المالية، فإن تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020 قد أشار إلى تهمين حصيلته على مستوى بلدية بوسعادة يبقى شبه معدوم، وذلك على الرغم من أن بلدية بوسعادة قامت من الناحية الإجرائية والعملية بإعداد مداولات قصد التطبيق الفعلي لتحصيل هذا النوع من الرسوم<sup>1</sup>. وما يمكن الإشارة إليه لتقدير حجم الموارد الضائعة من خزينة بلدية بوسعادة الناتجة عن عدم العمل على تحصيل الرسم الخاص على الإعلانات والصفائح المهنية هو العدد المعتبر والهام جدا من التجار المسجلين بشكل رسمي على مستوى المصالح التجارية على مستوى البلدية، والذي يتجاوز أكثر من 3400 تاجر مسجل بشكل رسمي.

### ثانيا: تحليل حصيلة حقوق الأعياد والأفراح

أشار تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020 بخصوص حصيلة الحقوق المترتبة عن تنظيم الأفراح والمناسبات على مستوى بلدية بوسعادة إلى أنها تتميز بالمحدودية الكبيرة من الناحية المالية، وهي حصيلة زهيدة جدا مقارنة مع ما تم تحصيله من بلديات قريبة مثل بلدية المسيلة، وهذا ما يعني أن المصالح البلدية على مستوى بلدية بوسعادة لا تولى أي أهمية لثمين حصيلة هذه الحقوق وتحسين مردوديتها، ويظهر الجدول اللاحق تطورت قيمة تلك الحقوق المرتبطة بحصيلة حقوق الأعياد والأفراح على مستوى بلديتي كلا من بوسعادة والمسيلة كما يلي:

<sup>1</sup> تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020، ص.211.

## الفصل الثاني — واقع الرسوم والحقوق المسيرة من طرف البلدية، دراسة حالة بلدية

الجدول رقم (12): تطور حصيلة حقوق الأعياد والأفراح على مستوى بلديتي المسيلة وبوسعادة خلال

الفترة 2014-2017 (الوحدة دج)

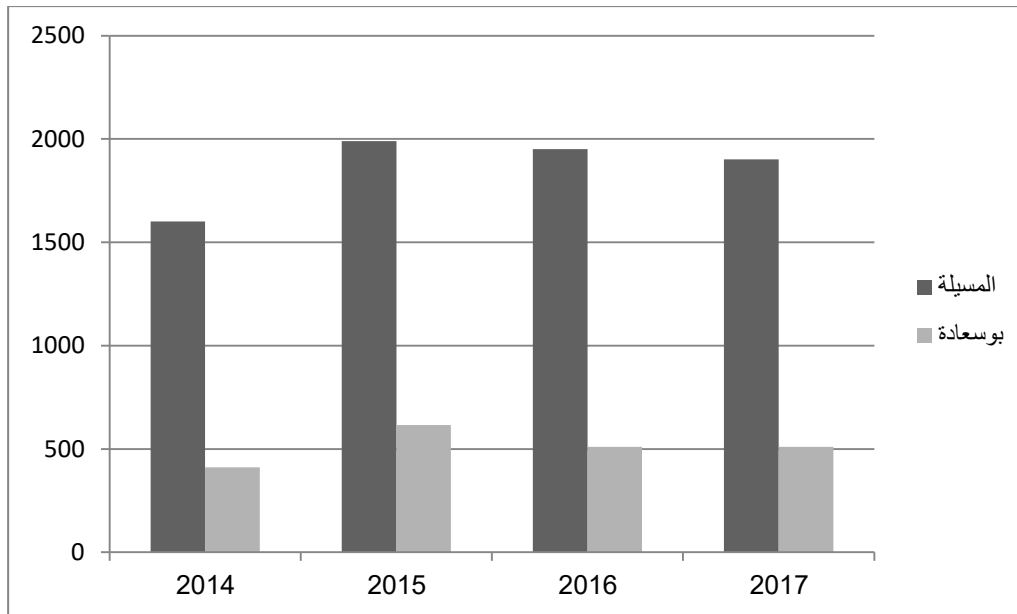
2017	2016	2015	2014	السنوات البلدية
1 901 200	1 951 008	1 990 000	1 696 400	بلدية المسيلة
51 000	51 000	61 500	41 140	بلدية بوسعادة

المصدر: تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020، ص.212.

وقد تتوضح صورة تلك الأرقام الواردة في الجدول السابق من خلال الشكل البياني اللاحق:

الشكل البياني رقم (4): تطور حصيلة حقوق الأعياد والأفراح على مستوى بلديتي المسيلة وبوسعادة

خلال الفترة 2014-2017



المصدر: تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020، ص.212.

## الفصل الثاني — واقع الرسوم والحقوق المسيرة من طرف البلدية، دراسة حالة بلدية

ويلاحظ من خلال الأرقام السابقة ذلك التدني الهام للمبالغ المحصلة من خلا حقوق الأعياد والأفراح على مستوى بلدية بوسعادة خلال الفترة 2014-2017، في حين تسجل بلدية المسيلة بصفتها بلدية مماثلة بمبالغ معتبرة من هذا النوع من الرسوم، ويعود سبب التدني في إيرادات مثل هذه الحقوق على الخصوص إلى الطريقة المتبعة في التحصيل على مستوى كل بلدية، حيث يتم تحصيله عبر تصريح الطرف المعني بالدفع على مستوى بلدية بوسعادة، في حين يتم تحصيله من طرف بلدية المسيلة بمناسبة تسجيل عقود الزواج على مستوى مصالحها الإدارية للحالة المدنية.

ويظهر تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020 حجم الموارد الضائعة على مستوى بلدية بوسعادة مقارنة مع ما تحققه بلدية المسيلة بحكم الاختلاف في طريقتي التحصيل، حيث تحصل بلدية المسيلة بمبالغ أعلى بكثير بمناسبة حقوق الزواج مقارنة مع ما تحققه بلدية بوسعادة من مبالغ مترتبة على حقوق الزواج، وذلك على الرغم من أن البلديتين تسجلان تقاربا من حيث عقود الزواج المسجلة، وهذا ما تظهره الأرقام الواردة ضمن الجدول اللاحق<sup>1</sup>:

الجدول رقم (13): تطور عقود الزواج المسجلة على مستوى بلديتي كلا من المسيلة وبوسعادة خلال الفترة

2017-2014

البلدية	2014	2015	2016	2017
بلدية المسيلة	2 042	1 921	1 882	1 770
بلدية بوسعادة	1 550	1 488	1 500	1 466

المصدر: تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020، ص.212.

<sup>1</sup> تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020، ص.212.

## الفصل الثاني ——— واقع الرسوم والحقوق المسيرة من طرف البلدية، دراسة حالة بلدية

ويتضح على ضوء ما سبق من تحليل، وحسب ما ورد ضمن تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020 أن طريقة التحصيل المتبعة من طرف بلدية المسيلة التي تربط عملية التحصيل بمناسبة تسجيل عقود الزواج على مستوى مصالحها الإدارية للحالة المدنية تعد طريقة أكثر نجاعة ومردودية من التحصيل عند التصريح المعمول به على مستوى بلدية بوسعادة، وذلك بالرغم من أن هذه الطريقة لا تندرج ضمن الإجراءات المنصوص عليها في القانون.

**المطلب الثالث: تحليل حصيلة الرسم الخاص على الرخص العقارية وحقوق الطريق والأماكن والتوقف**

**أولاً: تحليل حصيلة الرسم على الرخص العقارية**

لقد عرف الرسم على الرخص العقارية مراجعات في تعريفاته على عدة سنوات، آخرها كان بمقتضى قانون المالية لسنة 2018، وبحكم التطورات التي تعرفها مختلف البلديات من الناحية العمرانية والأوعية العقارية المستحدثة في إطار تلك العقارات، فإنه يعد مصدراً هاماً لتدعيم مالية البلديات في إطار تلك الحركة العمرانية. وعلى ضوء تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020، فإن حصيلة الرسم الخاص على الرخص العقارية على مستوى بلدية بوسعادة تعد من أكثر الرسوم تحصيلاً مقارنة مع الرسوم والحقوق الأخرى المسيرة من طرف البلديات، حيث انتقلت حصيلة هذه الرسوم على الرخص العقارية من مبلغ 1 709 000 دج في نهاية سنة 2014 إلى أكثر من 4 041 000 دج في نهاية سنة 2017، وهي تطورات هامة في حصيلة هذا النوع من الرسوم خلال الفترة 2014-2017 حسب ما تظهره الأرقام الواردة ضمن الجدول اللاحق:

## الفصل الثاني — واقع الرسوم والحقوق المسيرة من طرف البلدية، دراسة حالة بلدية

الجدول رقم (14) تطور حصيلة الرسم الخاص على الرخص العقارية ببلدية بوسعادة

خلال الفترة 2014-2017

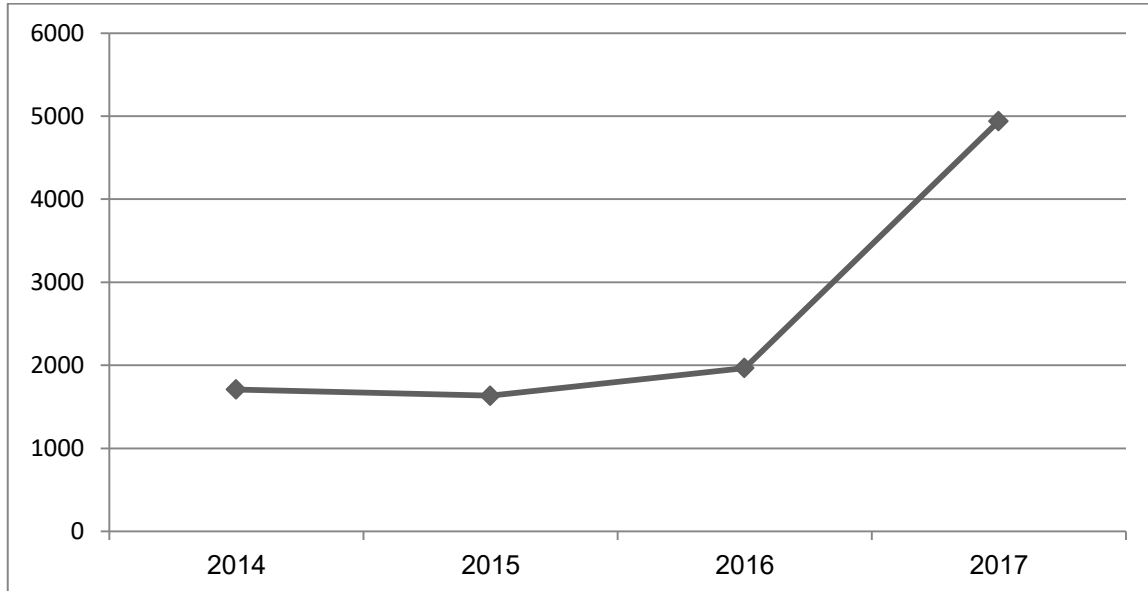
2017	2016	2015	2014	السنوات
4 041 000	1 968 000	1 653 000	1 709 000	حصيلة الرسم على الرخص العقارية (دج)

المصدر: تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020، ص.213.

وقد تتوضح أكثر تلك التطورات من خلال الشكل البياني اللاحق:

الشكل البياني رقم (05): تطور حصيلة الرسم الخاص على الرخص العقارية ببلدية بوسعادة

خلال الفترة 2014-2017



المصدر: تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020، ص.213.

## الفصل الثاني ——— واقع الرسوم والحقوق المسيرة من طرف البلدية، دراسة حالة بلدية

وقد أشار تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020 إلى أن إجراءات التحصيل لمثل هذه الرسوم لا تعترضها أي صعوبات في هذا المجال، حيث لوحظ من خلال التقرير أن أمناء الخزينة البلدية لا يجدون أي صعوبات في تحصيل هذا الرسم الذي يدفع مباشرة من طرف طالبي الوثائق قبل تسليمها إليهم.

ومن جانب آخر، فإن تطبيق القانون رقم 08-15 المؤرخ في 20/06/2008 الذي يحدد قواعد مطابقة البناءات وإتمام إنجازها، المعدل والمتمم، قد سمح بتدعيم الإيرادات المرتبطة بهذا الرسم المترتبة عن العملية الإجرائية المرتبطة بمطابقة البناءات من طرف المواطنين.

وفي هذا الإطار، يوصي معدي تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020 بضرورة وجود متابعة منتظمة من طرف البلدية لعمليات البناء والتعمير، والتي من شأنها التحسين أكثر لحجم الإيرادات المنتظرة من هذا الرسم.

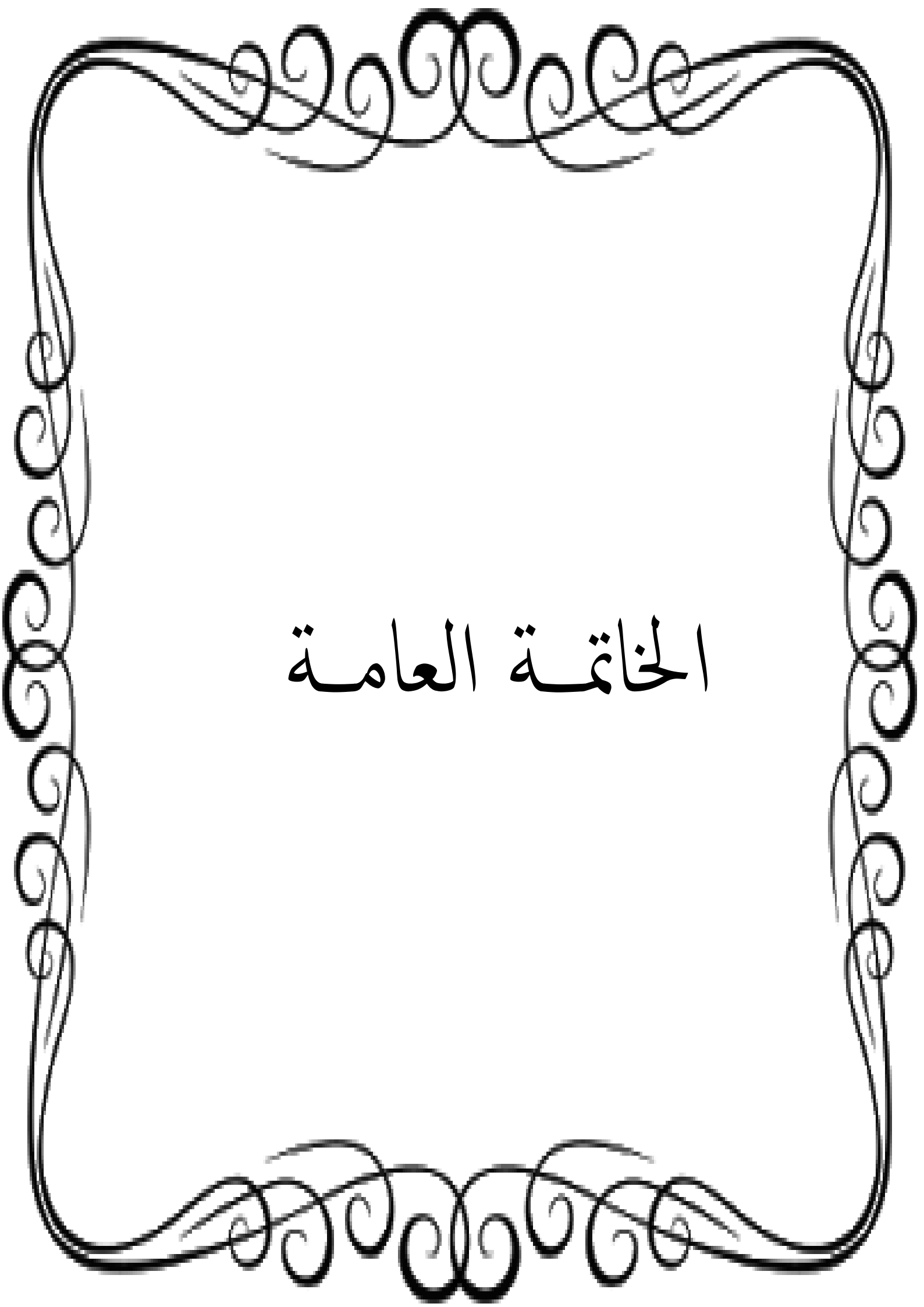
### ثانيا: تحليل حصيلة حقوق الطريق والأماكن والتوقف

لقد أتاحت القوانين الحالية للبلديات إمكانية الاستفادة من العديد من الحقوق في شكل إتاوات واجبة الأداء مترتبة عن استخدام أملاكها، فمنها مثلا حقوق الطريق المترتبة عن استعماله من طرف الغير في شكل فردي أو تعاقدية قبل تسليم الرخص المرتبطة بذلك في إطار إقامة أشغال على أملاكها العمومية بموجب تراخيص شبكة الطرق، إضافة إلى الأتاوى المترتبة عن حقوق الأماكن والتوقف على مستوى البلديات بمناسبة شغل مساحة أرضية من الطريق العمومي (مكان عرض السلع للتجار، مساحات خارجية للمقاهي، إنشاء كشك، حقوق الوقوف والتوقف في المساحات، معارض وأسواق، إلخ).

وفي سياق متصل بتقييم حصيلة مثل هذه الحقوق على مستوى بلدية بوسعادة، فقد أشار تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020 إلى أن البلدية لا تولي أهمية كبيرة لتثمين الحقوق المذكورة سابقا، وهو ما ترتب عنه تحقيق مساهمة ضعيفة في ميزانيات البلدية. ويعود ضعف الإيرادات الناتجة عن هذه الحقوق حسب تقرير مجلس المحاسبة إلى غياب عملية متابعة ومراقبة أملاك البلدية، لا سيما عمليات إحصاء كل شغل للأماكن العمومية لإخضاعها للرخصة المسبقة طبقا للتنظيم المعمول.

### خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل يتبين بشكل عام أن حصيلة الضرائب والرسوم المسيرة من طرف بلدية بوسعادة تتميز بالمحدودية، وتختلف مساهمتها ضمن إجمالي الإيرادات الجبائية من نوع إلى آخر، ويعكس ذلك ضعف المجهودات المبذولة من طرف القائمين على إدارة البلدية على تتمين حصيلة الضرائب والرسوم المسيرة من طرفها، وذلك بسبب العديد من الصعوبات والعراقيل المرتبطة بهذا المجال ضمن عملية تسيير الجباية المحلية.



الخاتمة العامة

من خلال هذا البحث حاولنا الوقوف على واقع التحصيل المتعلق بمختلف الضرائب والرسوم الجبائية المسيرة من طرف البلديات، لا سيما من خلال التركيز على المعايير والتدقيقات المستمدة من تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2018 في إطار أعماله الرقابية في هذا المجال، وقد تم استخلاص مجموعة من النتائج الهامة المتعلقة بموضوع الضرائب والرسوم المسيرة من طرف البلديات، وعلى ضوء ذلك تم تقديم مجموعة من الاقتراحات.

### أولاً: نتائج البحث

1. على ضوء القوانين الحالية، لا سيما من الناحية الجبائية للجماعات المحلية، فإن البلديات تسير مجموعة متنوعة من الحقوق والرسوم في إطار الصلاحيات الممنوحة لها، وتعتبر حصيلتها من الموارد التي تستفيد منها البلديات بشكل كلي، مع استثناءات قد تخص الرسم الصحي على اللحوم حسب القوانين الجبائية المنظمة لهذا الرسم.
2. على ضوء تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020، فإن حصيلة الإيرادات الجبائية المتأتية من الحقوق والرسوم المسيرة من طرق بلدية بوسعادة تتميز بالحدودية وتندني مساهمتها النسبية ضمن إجمالي حصيلة الإيرادات الجبائية خلال الفترة 2014-2017، بحيث لم تتعدى نسبتها في أحسن الأحوال نسبة 7%، في حين تمثل الإيرادات الجبائية المسيرة من طرف مصالح الضرائب نسبة هامة من إجمالي الإيرادات الجبائية الكلية، وذلك بنسب تتراوح ما بين 93,05% و 96,12% خلال الفترة 2014-2017.
3. لا تولى بلدية بوسعادة اهتماما واضحا في مجال تحسين حصيلة بعض الرسوم والحقوق المسيرة من طرفها، فمنها مثلا الرسم على الإقامة الذي لم توليه أي أهمية من الناحية العملية والتنظيمية ولم تم بأي إجراءات هامة لثمين إيرادات هذا النوع من الرسوم، ذلك أن بلدية بوسعادة في هذا المجال لم تقم بالتصويت على التعريفات الجديدة للرسم على الإقامة، والمحددة بمقتضى قانون المالية التكميلي لسنة 2008، إلا مؤخرا وكان ذلك في 2019/12/13، وذلك على الرغم من أن عمليات تحصيل هذا الرسم من طرف البلدية ليس مكلفا ولا

يتطلب مجهودات كبيرة من طرفها، وذلك بسبب أن تحصيله المباشر يتم من طرف أصحاب الفنادق الذين يتولون بدورهم مسؤولية دفع إيراد هذا الرسم لأمين خزانة البلدية، وهذا يدل على إهمال وتسيب واضح في تحصيل هذا الرسم من طرف السلطات البلدية.

4. إلى أن تحصيل الرسم الصحي على اللحوم يعد على ضوء تقرير مجلس المحاسبة من الرسوم المهملة والمتغاضي عنها من طرف بعض البلديات، بما فيها بلدية بوسعادة، وفي الواقع، فإن بلدية بوسعادة لم تقوم بأي إجراءات تنظيمية وعملية في هذا الإطار من أجل الاستفادة من مداخيله لتحسين مواردها المالية، على الرغم من أن عمليات الذبح كبيرة تبعا للمعلومات المقدمة من طرف مديريات المصالح الفلاحية للولاية. كما يلاحظ من جانب آخر أن عملية تسيير الرسم الصحي على اللحوم على مستوى بلدية بوسعادة تتميز بالغموض السائد لدى بعض المسؤولين المحليين، والذين لا يميزون بين تأجير المذابح والرسم الصحي على اللحوم، وهو ما يتنافى مع القانون الجاري العمل به، لا سيما وأن المادة 463 من قانون الضرائب غير المباشرة والرسوم المماثلة تحدد بوضوح أنه في حالة تأجير الرسم الصحي على اللحوم فإنه يستوجب عقد اتفاقية منفصلة عن تلك التي عقدت من أجل تحصيل الحقوق البلدية الأخرى.

5. على الرغم من أهمية الرسم الخاص على الإعلانات والصفائح المهنية من الناحية المالية، فإن تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020 قد أشار إلى حصيلة هذا الرسم على مستوى بلدية بوسعادة يبقى شبه معدوم، وذلك على الرغم من أن بلدية بوسعادة قامت من الناحية الإجرائية والعملية بإعداد مداوات قصد التطبيق الفعلي لتحصيل هذا النوع من الرسوم.

6. إن حصيلة الحقوق المترتبة عن تنظيم الأفراح والمناسبات على مستوى بلدية بوسعادة تتميز بالمحدودية الكبيرة من الناحية المالية، وهي حصيلة زهيدة جدا مقارنة مع ما تم تحصيله من بلديات قريبة مثل بلدية المسيلة،

وهذا ما يعني أن المصالح البلدية على مستوى بلدية بوسعادة لا تولي أي أهمية لتأمين حصيلة هذه الحقوق وتحسين مردوديتها.

7. إن حصيلة الرسم الخاص على الرخص العقارية على مستوى بلدية بوسعادة تعد من أكثر الرسوم تحصيلًا مقارنة مع الرسوم والحقوق الأخرى المسيرة من طرف البلديات، وقد يعزى ذلك إلى أن إجراءات التحصيل لمثل هذه الرسوم لا تعترضها أي صعوبات في هذا المجال، حيث لوحظ من خلال التقرير أن أمناء الخزينة البلدية لا يجدون أي صعوبات في تحصيل هذا الرسم الذي يدفع مباشرة من طرف طالبي الوثائق قبل تسليمها إليهم.

8. لا تولي بلدية بوسعادة أهمية كبيرة لتأمين الحقوق المترتبة على استغلال الطريق والأماكن العمومية للتوقف، فقد أشار تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020 إلى أن مساهمة تلك الحقوق تعتبر ضئيلة ضمن ميزانيات البلدية. ويعود ضعف الإيرادات الناتجة عن هذه الحقوق حسب تقرير مجلس المحاسبة إلى غياب عملية متابعة ومراقبة أملاك البلدية، لا سيما عمليات إحصاء كل شغل للأماكن العمومية لإخضاعها للرخصة المسبقة طبقًا للتنظيم المعمول.

### ثانيا: الاقتراحات

على ضوء نتائج البحث، فإن من الاقتراحات التي نرى أنها هامة في الفترة القادمة، هو العمل على حث القائمين على تسيير شؤون البلديات على الاهتمام أكثر لتحسين مردودية الجباية المحلية التي تدخل ضمن صلاحياتهم، مع ضرورة تزويد تلك المصالح المعنية بالتحصيل لتلك الحقوق والرسوم بالعدد الكافي من الموارد البشرية المؤهلة، وكذا بالتجهيزات المادية والبرامج المعلوماتية اللازمة لضمان مستوى أحسن من التحصيل للحقوق والرسوم المسيرة من طرف البلديات.

ثالثاً: آفاق البحث

من خلال هذا البحث يتبين لنا أن موضوع الجباية المحلية ما زال يستدعي المزيد من الدراسات والأبحاث

المستقبلية، لعلنا نذكر منها ما يلي:

1. إجراءات التحصيل الجبائي ودورها في مجال تحسين الإيرادات الجبائية المحلية.

2. تقييم مجهودات البلديات في ترمين إيرادات الأملاك العقارية.



# قائمة المراجع

## مذكرات :

1-باي عبد الحق، دور الموارد الجبائية في تمويل ميزانية البلدية، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2020/2019.

2-بوارية أمين، قريش عبد اللطيف، الجباية المحلية ومساهمتها في ميزانية الجماعات المحلية، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة محمد بوضياف مسيلة، سنة 2018-2019.

3-جيجع، دليلة، مصادر تمويل ميزانية البلدية وسبل تنويعها في ظل القانون 10-11، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة المسيلة، 2016-2017.

4-زرقاط جلال الدين، المالية البلدية بين الإستقلالية والتبعية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص قانون إداري، جامعة المسلة، 2016، ص.18-19

5-عرب بلال، خرباشي ياسين بلال، تقييم مساهمة إيرادات الأملاك العقارية المنتجة للمداخيل في تحسين موارد ميزانيات البلديات، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2020/2019.

6-ماسنسن حدادي ودليلة عوى،الإصلاح الجبائي آلية لتدعيم التمويل المحلي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وإدارة محلية، جامعة مولود معمري-تيزي وزو، 2018.

## القوانين:

1-قانون الضرائب الغير مباشر سنة 2021،المديرية العامة للضرائب.

2-قانون رقم 97-02 المؤرخ في 31 ديسمبر 1997، قانون المالية لسنة 1998، الجريدة الرسمية، العدد 89، المادة 59،

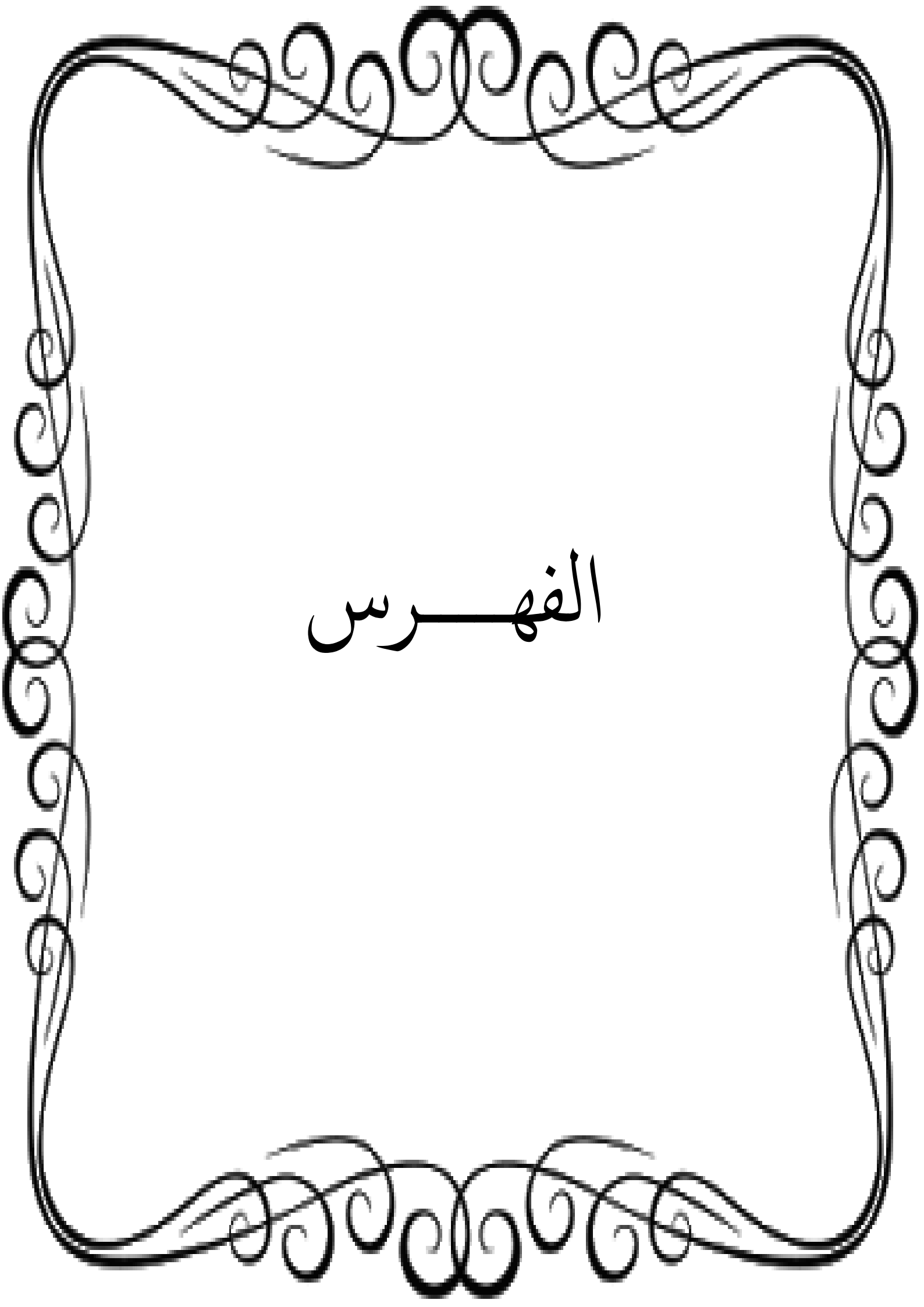
3- قانون رقم 99-11 الموافق 23 ديسمبر 1999، المتضمن قانون المالية لسنة 2000، الجريدة الرسمية، العدد 92،

4- قانون رقم 17-11، المؤرخ في 28 ديسمبر 2017، المتضمن قانون المالية لسنة 2018، الجريدة الرسمية، العدد 76

5- الدستور الصادر في 2020/12/30، ج. ر عدد 2020/80.

تقارير:

1- تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2020.



# الفهرس

## فهرس المحتويات

أ ..... مقدمة

كلمة شكر

اهداء

### الفصل الأول: الإطار العام للضرائب والرسوم الجبائية المسيرة من طرف البلديات

08 ..... تمهيد

09 ..... المبحث الأول: الإطار العام للبلدية ومصادر تمويلها

09 ..... المطلب الأول: تعريف البلدية وهيكلها الإدارية

13 ..... المطلب الثاني: ميزانية البلدية وأقسامها ومصادر تمويلها الأساسي

20 ..... المبحث الثاني: الضرائب والرسوم المسيرة من طرف البلدية

20 ..... المطلب الأول: الرسوم المسيرة من طرف مصالح البلدية

32 ..... المطلب الثاني: الحقوق المسيرة من طرف البلدية

34 ..... خلاصة الفصل

### الفصل الثاني: واقع الرسوم والحقوق المسيرة من طرف البلدية، دراسة حالة بلدية بوسعادة

35 ..... تمهيد

36 ..... المبحث الأول: تطور حصيلة الإيرادات الجبائية على مستوى بلدية بوسعادة

36 ..... المطلب الأول: التعريف ببلدية بوسعادة وخصائصها الاقتصادية والاجتماعية

39	المطلب الثاني: المطلب الثاني: تحليل هيكل الإيرادات الجبائية على مستوى بلدية بوسعادة.....
42	المبحث الثاني: تحليل حصيلة الرسوم والحقوق المسيرة من طرف بلدية بوسعادة.....
42	المطلب الأول: تحليل تطور حصيلة الرسم على الإقامة، والرسم الصحي على اللحوم.....
49	المطلب الثاني: تحليل حصيلة الرسم الخاص على الإعلانات والصفائح المهنية وحقوق الأعياد والأفراح.....
53	المطلب الثالث: تحليل حصيلة الرسم الخاص على الرخص العقارية وحقوق الطريق والأماكن والتوقف.....
56	خلاصة الفصل.....
57	الخاتمة.....
62	قائمة المراجع.....

ملخص

## فهرس الجداول

ص	عنوان الجداول	الرقم
22	تعريفه الرسم الصحي على اللحوم	01
24	كيفية تحديد الرسم الخاص على الإعلانات المعروضة والصفائح المهنية	02
25	كيفية تحديد الرسم الخاص على الإعلانات المعروضة والصفائح المهنية	03
29	التعريفه المطبقة على رخص البناء وشهادات المطابقة للمساحات المبنية	04
30	التعريفه المطبقة على رخص البناء وشهادات المطابقة للبنائيات ذات الاستعمال التجاري أو الصناعي	05
31	التعريفه المطبقة على رخص التجزئة وشهادات الاستغلال للتجزئة ذات الاستعمال السكني والتجاري أو الصناعي	06
38	عدد التجار بلدية بوسعادة بتاريخ 14-06-2021:	07
39	تطور حصيلة إجمالي الإيرادات الجبائية مستوى بلدية بوسعادة خلال الفترة 2014-2017.	08
40	تطور حصيلة إجمالي الإيرادات الجبائية حسب مصدر تحصيلها مستوى بلدية بوسعادة خلال الفترة 2014-2017	09
43	تطور حصيلة الرسم على الإقامة على مستوى بلدية بوسعادة خلال الفترة 2014-2017	10
47	تقديرات لحجم الموارد المالية الضائعة الناتجة عن عدم تطبيق إجراءات تحصيل الرسم الصحي على اللحوم على مستوى بلدية بوسعادة خلال الفترة 2014-2017	11
51	تطور حصيلة حقوق الأعياد والأفراح على مستوى بلديتي المسيلة وبوسعادة خلال الفترة 2014-2017	12
53	تطور عقود الزواج المسجلة على مستوى بلديتي كلا من المسيلة وبوسعادة خلال الفترة 2014-2017	13
54	تطور حصيلة الرسم الخاص على الرخص العقارية ببلدية بوسعادة خلال الفترة 2014-2017	14

## فهرس الأشكال

ص	عنوان الشكل	الرقم
39	تطور حصيلة إجمالي الإيرادات الجبائية مستوى بلدية بوسعادة خلال الفترة 2017-2014.	01
45	تطور حصيلة الرسم على الإقامة على مستوى بلدية بوسعادة خلال الفترة 2017-2014.	02
48	تقديرات لحجم الموارد المالية الضائعة الناتجة عن عدم تطبيق إجراءات تحصيل الرسم الصحي على اللحوم على مستوى بلدية بوسعادة خلال الفترة 2017-2014	03
53	تطور حصيلة حقوق الأعياد والأفراح على مستوى بلديتي المسيلة وبوسعادة خلال الفترة 2017-2014	04
54	تطور حصيلة الرسم الخاص على الرخص العقارية ببلدية بوسعادة خلال الفترة 2017-2014	05



## تصریح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضى اسفله:

الطالب (ة) بوديسة بن يحي المولود(ة) بتاريخ 1992/06/07 ب: عين الملح

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: الصادرة بتاريخ 2016 عن: عين الملح

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم المالية والمحاسبة تخصص: محاسبة وجباية معققة خلال السنة الجامعية: 2020-2021 والمعد

لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان " تقييم حصيللة ضرائب مسيرة من طرف بلدية "

أصرح بشرفي أنني التزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2021/06/13

التوقيع والتمسيلة